السوري لكل السوريين

/http://alsori.net

0997326097

alsorilklalsoreen@gmail.com

صحيفة أسبوعية سياسية ثقافية اجتماعية حرة، تهدف إلى إعادة المحبة والألفة بين السوريين، وتقريب وجهات النظر بينهم.

هوامش

«برادات السبيل» في الرقة.. مبادرات أهلية تُنعش العطّاش وتُحيي روح التكافل

الرقة/ حسن الشيخ

في ظل درجات الحرارة المرتفعة التي تشهدها مدينة الرقة وريفها خلال فصل الصيف، تتجدد مشاهد التكافل والتعاون بين السكان، من خلال مبادرات شعبية تتمثل في وضع «برادات السبيل» في الأسواق العامة، وعلى الطرقات، وفي مداخل القرى، لتكون مصدراً مجانياً لمياه الشرب الباردة للمارة والعمال والطلاب.

في وقت تبدو فيه الخدمات شحيحة والظروف صعبة، يثبت سكان الرقة وريفها أن الخير لا يموت، وأن بذور العطاء ما زالت تنمو رغم كل الجراح. و«برادات السبيل» اليوم هي صورة مشرقة لهذا العطاء الصامت.

في أحد شوارع مدينة الرقة، يقف الحاج عبد الكريم الحمادي وهو صاحب بقالية صغيرة، بجانب براد مياه وضعها عند باب متجره يقول لنا:» هذه البراد من فضل الله، اشتريتها أنا وبعض الجيران وتكفلنا بصيانتها وتعبئتها بالمياه الباردة كل يوم الناس تمر تشرب، وفي ناس تدعي لنا، وهذا كل ما نريده».

ويضيف: «نحن مرينا بأيام صعبة، ونعرف قيمة جرعة ماء باردة في عزّ الحر، وهذا أقل واجب نقدمه لأهلنا والمحتاجين».

برادات في كل مكان

لا تقتصر هذه المبادرات على المدينة فقط، بل تمتد إلى الريف الشرقي والغربي والشمالي من المدينة، فعلى طول طريق الريف الشمالي الذي يمر بقرى الحكومية وحزيمة وصولاً لقرية تل السمن

الشمالي تتوزع عشرات برادات السبيل بمبادرات خيرية وأهلية لضمان عملها بكفاءة عالية مع ارتفاع درجات الحرارة، ومرور مئات السيارات والمسافرين عبر الطرق السريعة.

وبهذا الصدد أشار الشاب فادي العواد إلى أن توزيع برادات السبيل جاء بمبادرات وحملات على وسائل التواصل، حيث بادر أهل الخير إلى مد يد العون دون تردد، وكان هنالك تجاوب يثلج الصدور وخاصة من أهالي المنطقة المتغربين والموجودين في البلد حتى للمساهمة، وأصبح ما كنا نخطط له واقعاً مع انتشار عشرات برادات السبيل «.

وكان للنساء أيضاً دور بارز في هذا العمل الخيري ومن ضمنها أم محمد وهي معلمة متقاعدة من بلدة حزيمة شاركت في حملة تسوية لشراء برادات ووضعها قرب المدارس والمساجد.

وتقول بهذا الصدد: «نحن كنساء نعرف كيف نخفف عن الناس فكرة السبيل لا تحتاج إلى مبالغ ضخمة فهي من التبرعات على قدر الإمكانية، والأهم من ذلك هو النية الطيبة والتنظيم، وعليه قمنا بتوفير برادات من السوق المستعمل، ونظفناها ورتبناها، وصار إلنا دور بالعمل الخيري».

هذه المبادرات لا تُطفئ العطش فحسب، بل تبث روح الأمل والتعاضد في مجتمع أنهكته سنوات الحرب والحرمان الى جانب رسالتها الدينية والأخلاقية والإنسانية التي تعد من أنقى صور الصدقة الجارية، وتُحيي السنن الطيبة في المجتمع. ومن سنّ سنة حسنة، فله أجرها وأجر من عمل بها».

مزارعو ريف اللاذقية يطالبون بدعم عاجل للزراعة قبل أن تجدد الحرائق

اللاذقية/ يوسف علي

مع حلول فصل الصيف وارتفاع درجات الحرارة، تتصاعد مخاوف المزارعين في ريف اللاذقية من عودة موسم الحرائق، الذي أتى خلال السنوات الماضية على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية. ويواجه هؤلاء المزارعون اليوم تحديات كبيرة في حراثة أراضيهم وحمايتها، في ظل نقص حاد في المعدات الزراعية، وغياب الدعم الرسمي، وارتفاع أسعار المحروقات، ما دفعهم إلى إطلاق مناشدات عاجلة للجهات المعنية، مطالبين بالتدخل الفوري لإنقاذ ما تبقّى من أرزاقهم.

بهذه الكلمات اختصر أبو عدنان، مزارع من قرية فيديو، هواجس الفلاحين في منطقته، مضيفاً: «الحرائق تلتهم الأرض المهملة أولاً، عندما تكون الأرض مجهزة، ومحراثة، وخالية من الأعشاب، يكون خطر اشتعالها أقل بكثير». وتابع بنبرة لا تخلو من الغضب والأسى: «اليوم لم يعد لدينا لا جرارات ولا مازوت ولا عمال يساعدوننا في حراثة الأرض، فالأسعار أصبحت لا تُطاق، والغلاء يلتهم كل شيء».

وأشار أبو عدنان إلى أن غالبية المزارعين في المنطقة لم يتمكنوا هذا العام من حراثة أراضيهم، ما يجعلها عرضة للحريق في أي لحظة، خاصة في ظل انتشار الأعشاب اليابسة بكثافة، وغياب أي إجراءات وقائية حقيقية.

من جهتها، عبّرت أم نزار، مزارعة من قرية السرسكية، عن قلقها العميق حيال القادم، قائلة: «خسرنا في السنوات السابقة مساحات شاسعة من

أراضينا بسبب الحرائق، واليوم نحاول العودة للزراعة، لكن دون أي دعم يُذكر من الحكومة». وأكدت أن مزارعين كُثر اضطروا إلى بيع أراضيهم أو تركها مهجورة، رغم أنها كانت تشكل مصدر الرزق الوحيد لهم، خاصة بعد أن تم فصل عدد كبير من الموظفين عن أعمالهم في القطاع العام.

وأضافت أم نزار: «نطالب الحكومة بمساعدتنا في حراثة الأرض قبل أن يفوت الأوان. الأرض إذا تُركت من دون فلاحة، تصبح عرضة للنار أكثر من أي وقت مضى».

المطالب التي يتحدث عنها المزارعون في ريف اللاذقية واضحة ومباشرة، توفير المحروقات المدعومة، دعم حراثة الأراضي، تأمين أو تأجير المعدات الزراعية بأسعار مقبولة، وتنظيم حملات توعية، إلى جانب وضع خطة واضحة لمواجهة احتمالات اندلاع الحرائق المتكررة.

أبو يوسف، أحد المزارعين في منطقة القرداحة، لم يُخفِ استياءه من الأداء الرسمي، وقال: «منذ أربع سنوات وحتى الآن لم نرَ خطة وقائية حقيقية. كل ما نسمعه بيانات وتصريحات لا تُترجم إلى أفعال. نريد حضوراً فعلياً للحكومة على الأرض، لا مجرد وعود تُنسى مع أول حريق».

ورغم تكرار هذه المطالب على مدى أعوام، إلا أن الاستجابة الرسمية ما تزال محدودة ومتواضعة. مصدر في مديرية الزراعة بمحافظة اللاذقية، فضّل عدم الكشف عن اسمه، صرّح للصحيفة قائلاً: «هناك خطة لتوسيع الدعم للفلاحين في المناطق المعرّضة للحرائق، لكن تنفيذها يعتمد على توفر الميزانيات نحن نسعى لتأمين مستلزمات الوقاية، ولكن الأمر يتطلب تنسيقاً مع عدة جهات، منها الدفاع المدني والبلديات».

في الوقت الذي تؤكد فيه مصادر فنية أن الحرائة المبكرة للأراضي تشكل إحدى أهم وسائل الوقاية من الحرائق، يواصل الفلاحون تحذيراتهم من تكرار السيناريو الكارثي الذي عايشوه في الأعوام الماضية. ويشددون على أن التأخير في تقديم الدعم قد يؤدي إلى كارثة بيئية واقتصادية جديدة في الريف الساحلي.

مزارعو ريف اللاذقية لا يطلبون معجزات، بل الحد الأدنى من الإمكانيات التي تُمكّنهم من زراعة أراضيهم وحمايتها. ومع كل صيف جديد، تتجدد المخاوف من أن تلتهم النيران ما تبقى من أراض كانت، ولعقود طويلة، مصدر حياة لأهلها.

صوت الناس

عبد الكريم البليخ

استثمار يعيد الحياة

كأنّ الزمن، بعد طول قطيعة، قرر أن يمنح سوريا فرصة جديدة لتلتقط أنفاسها. فالمنتدى الاستثماري السوري - السعودي لم يكن مجرد تظاهرة اقتصادية عابرة، بل بدا كحدثٍ مفصليّ يحمل في طياته وعداً بتغيير حقيقيّ في المشهد السوري، وخصوصاً في ظل ما أفرزته سنوات الحرب من انكسار اقتصادي وتآكل في البنى التحتية وتراجع في مستوى الخدمات الأساسية.

في أرقام المنتدى ما يشيه المعجزة: ٤٧ اتفاقية ومذكرة تفاهم بقيمة ٦,٤ مليارات دولار، تغطي قطاعات كانت بالأمس القريب مرادفًا للدمار والعجز، واليوم يُعاد إحياؤها برؤية استثمارية واعدة. وزير الاستثمار السعودي، خالد الفالح، تحدث عن مشاريع تمتد من البنية التحتية إلى الاتصالات، ومن الخدمات المالية إلى المدن الذكية، مشيراً إلى أن هذه الاستثمارات ليست أرقامًا فحسب، بل بداية «حياة جديدة»، تعيد الروح إلى وطن أنهكته الحرب.

اللافت أنّ دمشق، العاصمة المثقلة بالأعباء، حازت على النصيب الأكبر من هذه الرؤية المستقبلية؛ إذ تتوزع الخطط الاستثمارية على ثلاثة مسارات: إعادة إعمار المناطق المتضررة، تطوير المناطق المنظمة، والاستثمار في الأراضي الجاهزة للبناء. من أبراج شاهقة في البرامكة إلى مدينة طبية في قدسيا، ومن مدينة ثقافية إلى مشروع مترو طال انتظاره، تبدو العاصمة وكأنها على وشك أن تنهض من تحت ركامها.

هذا التوجه الجديد لا يمس فقط الجانب العمراني، بل يمس روح السوري الذي ضاق ذرعاً بالوعود المجردة، ويبحث عن ملمس حقيقيّ لتحسّن في حياته اليومية؛ في المواصلات، في الماء، في فرص العمل. لم تعد إعادة الإعمار خطاباً سياسياً فارغاً، بل تحوّلت، على الأقل على الورق، إلى مشاريع قابلة للتحقق، ما دامت الإرادة حاضرة والبيئة مهيأة.

وهنا، تبرز الإشكالية الأعمق: هل لدى الحكومة السورية القدرة والرؤية على استثمار هذه اللحظة؟ وهل تدرك أن رأس المال لا يطرق الأبواب مرتين، وأن بناء الثقة أكثر تعقيداً من بناء الإسمنت؟

وشددت احدى الخبرات الاقتصادية على أهمية تلك الاستثمارات، و أن سوريا تمتلك خريطة استثمارية واقعية، تنسجم مع احتياجاتها الفعلية، وتستند إلى خبرات الدول الراغبة بالشراكة. لا يكفي أن تفتح الأبواب، بل يجب أن تُعرف جيداً من تستدعي، ولماذا، وفي أي مجال. فالسعودية لا تبني مزارع أبقار، لكنها تبني مدناً؟.

الاستثمار في سوريا، إذاً، لا يجب أن يُرى فقط بوصفه رافعة اقتصادية، بل فرصة نادرة لإعادة صياغة مفهوم التنمية، على قاعدة التشاركية الذكية. ولعل الأهم من كل ما سبق، هو التفكير الجاد بكيفية استعادة العقول السورية المهاجرة، التي راكمت خبرات في الخارج وآن لها أن تساهم في بناء الإنسان كما الحجر.

نعم، المنتدى الاستثماري قد يكون شرارة البداية، لكنه ليس النهاية. فالتحديات ما تزال كبيرة، والمطلوب أكثر من توقيع اتفاقيات: بيئة شفافة، قوانين مرنة، محاسبة حقيقية، ووعي بأن الاستثمار لا ينمو في بيئة متخلفة إدارياً أو مثقلة بالولاءات والمحسوبيات.

لقد مُنحت سوريا، بعد طول انتظار، نافذة نحو المستقبل. فهل تحسن النظر من خلالها؟ أم تعود لتغلقها بيدها؟

السوري لكل السوريين

صحيفة أسبوعية سياسية اجتماعية حرة العدد ٢٧٨ - الأربعاء ٣٠ تموز ٢٠٢٥ م السعر: ١٠٠ل.س

مع غياب الدور الحكومي... داعش يعاود نشاطه شرق سوريا وقسد تكثّف ردها

في تطور ميداني لافت، شهدت مناطق شرقي سوريا خلال الأيام الماضية تصاعداً في الهجمات التي ينفذها تنظيم داعش الإرهابي، مستهدفاً قوات سوريا الديمقراطية (قسد) والنقاط الأمنية التابعة لها، وسط اتهامات للحكومة السورية الانتقالية بالعجز عن احتواء التهديد المتنامي للتنظيم، في ظل الانقسام السياسي والفراغ الأمني الذي تعاني منه البلاد.»٢

الجيش الوطني السوري المنشود بعيداً عن الانحراف الأيديولوجي

يجب ألّا تكون المؤسسة العسكرية في سوريا مجرد ذراع أمنية للدولة، بل يقترض أن تكون في جوهرها رمزاً للوحدة الوطنية، ودرعاً حامياً لكل السوريين بمختلف انتماءاتهم الدينية والعرقية. ومع التغيرات العميقة التي شهدتها البلاد بعد سقوط النظام السابق، تبرز اليوم مخاوف جدية من انزلاق الجيش الذي شكّلته الحكومة الانتقالية نحو تبنّي خطاب ذي طابع ديني، وهو ما قد يُفقده هويته الوطنية الجامعة.

إن أي محاولة لإعادة إنتاج نموذج «الجيش العقائدي»، الذي يقدّم الولاء الأيديولوجي على الولاء للوطن، ستشكل تهديداً مباشراً للنسيج الاجتماعي السوري.

فالمؤسسة العسكرية بحكم دورها الوطني يجب أن تكون فوق الانقسامات العقائدية والسياسية، وأن تمثل المظلة الآمنة لجميع المواطنين، لا أن تتحول إلى أداة لتعميق الشرخ بين المكونات السورية.

إن استدعاء خطاب ديني داخل صفوف الجيش، أياً كانت مبرراته، سيُقابل بريبة وخوف من قبل المكونات السورية التي عانت لعقود من محاولات الإقصاء والتهميش.

ولعلّ تجربة الجيوش العقائدية في المنطقة أثبتت أنها غالباً ما تنتهي إلى مسارات كارثية، إذ يتحول الجيش من مؤسسة سيادية، إلى أداة بيد تيار فكري أو ديني بعينه.

واليوم، نحن أمام لحظة حاسمة تتطلب ترسيخ مبادئ «الجيش الوطني» القائم على المواطنة والمساواة، بعيداً عن أي نزعات أيديولوجية، فالجيش الوطني ليس من يرفع شعارات عقائدية، بل من يحمي سيادة البلاد ويضمن أمن جميع أبنائها دون تمييز.

إن الحفاظ على هوية الجيش الوطنية هو الضمانة الأخيرة لوحدة سوريا واستقرارها، وأي انحراف عن هذا المسار سيكون بمثابة خطوة إلى الوراء تهدد مسيرة بناء سوريا الحديثة.

هيئة التحرير

عقد على الإبادة، هل لملمت المرأة الايزيدية شتاتها؟

أشارت هلز مللي إلى أن مأساة المرأة الإيزيدية لم تكن مجرد فصول من الألم، بل جرحاً مفتوحاً في ضمير الإنسانية، في سنجار ارتكبت جرائم تفوق الوصف، استهدفت الجسد والروح، في محاولة لطمس هوية شعب بأكمله. النساء خطفن، سبين، بعن، وتعرضن لأبشع أنواع العنف، فقط لأنهن ينتمين إلى ديانة مختلفة، لكن من بين الركام، نهضت المرأة الإيزيدية لا كضحية فقط، بل كمقاتلة، مدافعة عن كرامتها، تشارك في حمل السلاح من أجل حماية ما تبقى من مجتمعها.»٣

بعد المجازر الرهيبة.. محافظة السويداء تشهد كارثة إنسانية

تعيش محافظة السويداء كارثة إنسانية غير مسبوقة بعد الحملات العسكرية التي استهدفت عشرات القرى في أريافها الغربية والشمالية والشمالية الشرقية، وأدت إلى تهجير سكانها، وانتقال عشرات الآلاف إلى مناطق أكثر أمناً في المدارس، المقامات الدينية، ومراكز الإيواء.»٢

سحب الفريق التفاوضي الأميركي من الدوحة.. مناورة أم تمهيد للتصعيد

أعلن مبعوث الرئيس الأميركي إلى الشرق الأوسط سحب فريق بلاده التفاوضي من الدوحة، بعد الرد الذي قدمته حركة حماس بشأن مقترح وقف إطلاق النار في قطاع غزة.»٥

حمص بين التعايش وخطاب الكراهية.. هل ينهار جسر المودة؟

تعرف مدينة حمص، تاريخياً بتنوعها الطائفي والثقافي، ولكن مؤخراً أصبح خطاب الكراهية يتسلل شيئاً فشيئاً إلى النسيج الاجتماعي، مهدداً بتمزيق علاقات التعايش التي دامت لعقود. كانت المدينة، التي تضم مسيحيين ومسلمين من مختلف المذاهب، نموذجاً للتعايش السلمي، حيث عاش أبناؤها جنباً إلى جنب في انسجام، يتشاركون الأفراح والأتراح، ويزورون بعضهم في المناسبات الدينية والاجتماعية.»٦

مع غياب الدور الحكومي... داعش يعاود نشاطه شرق سوريا وقسد تكثّف ردها

في تطور ميداني لافت، شهدت مناطق شرقي سوريا خلال الأيام الماضية تصاعداً في الهجمات التي ينفذها تنظيم داعش الإرهابي، مستهدفاً قوات سوريا الديمقراطية (قسد) والنقاط الأمنية التابعة لها، وسط اتهامات للحكومة السورية الانتقالية بالعجز عن احتواء التهديد المتنامي للتنظيم، في ظل الانقسام السياسي والفراغ الأمني الذي تعاني منه البلاد.

وُسجل منذ مطلع العام الجاري ١١٤ هجومًا لداعش في دير الزور، تنوعت بين كمائن وتفجيرات وعمليات إطلاق نار مباشرة على الحواجز والآليات العسكرية، أدت إلى استشهاد ٢٢ مقاتلًا من قوات سوريا الديمقراطية، فيما قُتل ٣ مرتزقة من داعش خلال اشتباكات أو عمليات أمنية لاحقة.

وأصدر المركز الإعلامي لقوات «قسد» بياناً أكّد فيه أن التنظيم الإرهابي يحاول بشتى الوسائل إعادة إحياء كيانه المنهار، عبر تنفيذ عمليات متفرقة في دير الزور والرقة ومحيط البادية السورية. وكشف البيان عن تفاصيل ثلاث هجمات إرهابية منفصلة، وقعت جميعها شرق محافظة دير الزور، وأسفرت إحداها عن استشهاد أحد عناصر «قسد» وإصابة آخر بجروح.

وجاء في البيان أن «خلية تابعة لداعش استهدفت، مطلع الأسبوع، سيارة عسكرية لقوافلنا في قرية الزر بمنطقة البصيرة، ما أدى إلى سقوط شهيد وإصابة مقاتل آخر. كما دارت اشتباكات مع الخلية الإرهابية التي لاذت بالفرار، ولا تزال قواتنا تواصل عمليات التمشيط والبحث عن المتورطين».

وفي هجوم ثانٍ، استهدفت خلية مسلحة نقطةً عسكرية في بلدة ذيبان، بينما تعرض حاجز تابع لقوى الأمن الداخلي بين الشحيل والبصيرة لهجوم ثالث، دون وقوع إصابات في صفوف القوات.

وأكّدت «قسد» أن «داعش يستغل حالة الفوضى والانقسامات السائدة في البلاد، مستهدفاً القوات الأمنية والمدنيين والبنى التحتية»، مشيرة إلى استمرار عملياتها العسكرية والأمنية في أكثر من محور لمنع التنظيم من إعادة تموضعه.

اتهامات للحكومة الانتقالية بالعجز الأمني... وداعش يعيد بناء نفسه من مخيمات الاحتجاز

في المقابل، توجّه أصابع الاتهام إلى الحكومة السورية الانتقالية، برئاسة أحمد الشرع، بالتقصير في احتواء تصاعد نشاط التنظيم، إذ تفتقر الحكومة لرؤية أمنية واضحة، وتبدو منشغلة بتصفية الحسابات مع بقايا النظام السابق أكثر من مواجهتها للتهديدات المتجددة.

ويرى محللون أن انشغال الحكومة بإعادة بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية من الصفر، منح داعش فرصة لإعادة تنظيم صفوفه، خاصة داخل مخيمات مثل «الهول» و«روج»، حيث تنشط خلايا التنظيم بشكل متزايد. ويُعتقد أن ما يُعرف بـ«أشبال الخلافة» باتوا يشكّلون خطراً فعلياً، بعد بلوغهم سن القتال وبدء تنفيذ عمليات نوعية داخل وخارج المخيمات.

وتُحذّر تقارير استخبارية من أن التنظيم يُخطط لتحرير عناصره من سجون «قسد»، وهو ما قد يُعيد له زخمه ويحوّله إلى قوة قتالية قادرة على مواجهة جيش الحكومة الانتقالية الجديد بندّية، ما لم يتحرك التحالف الدولي بشكل عاجل وفاعل.

تحذيرات من انهيار أمني مرتقب إذا تعثّر الدعم الدولي

في ظل المشهد السوري المعقّد، يبرز تراجع فاعلية التحالف الدولي والحكومة الانتقالية كعاملَين أساسيين يُسهمان بشكل مباشر أو غير مباشر في فسح المجال أمام تنظيم داعش الإرهابي لإعادة لملمة صفوفه. إذ يشير إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترمب عن تخفيف العقوبات على سوريا إلى تحول في أولويات الإدارة الأميركية، وهو ما يمكن تفسيره كرسالة دعم ضمنية للحكومة الجديدة، لكنه في المقابل يثير تساؤلات جدّية حول مدى التزام واشنطن في مواصلة الضغط على التنظيمات الإرهابية.

ومن خلال هذه السياسة المزدوجة، تُفتح ثغرات أمنية قد يستغلّها داعش لإعادة الانتشار في المناطق الرخوة أمنياً، خاصة في ظل مؤشرات واضحة على تراجع التنسيق الدولي وغياب استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب بعد مرحلة ما بعد «الخلافة».

التحذيرات من انهيار أمني وشيك ليست مجرّد مبالغات، بل تنذر بسيناريو واقعي إذا لم يتوافر دعم دولي حقيقي يتجاوز التصريحات الشكلية، ويترافق مع إجراءات عملية تشمل تقوية الهياكل الأمنية والحد من تغلغل التنظيم في الفراغات الجغرافية والسياسية.

بالتالي، فإن ما يُرى اليوم من «سماح غير مباشر» للتنظيم بالنشاط، سواء بسبب التراخي الدولي أو العجز المحلي، ليس فقط إخفاقاً في إدارة المرحلة الانتقالية، بل قد يتحول إلى تهديد إقليمي واسع يعيد عقارب الساعة إلى الوراء في الملف السوري.

بعد المجازر الرهيبة..

محافظة السويداء تشهد كارثة إنسانية

تعيش محافظة السويداء كارثة إنسانية غير مسبوقة بعد الحملات العسكرية التي استهدفت عشرات القرى في أريافها الغربية والشمالية والشمالية الشرقية، وأدت إلى تهجير سكانها، وانتقال عشرات الآلاف إلى مناطق أكثر أمناً في المدارس، والمقامات الدينية، ومراكز الإيواء.

وبدأت الهجمات بشكل متتالٍ، حيث تعرضت القرى للهجوم قرية تلو الأخرى، من قبل وزارتي دفاع وداخلية الحكومة المؤقتة، قبل أن تتابع هذه الهجمات مجموعات مسلحة تحت مسمى «جيش العشائر».

ومنذ اليوم الأول لهجوم قوات الحكومة المؤقتة والعصابات التي رافقتها، وثّق نشطاء وحقوقيون ارتكاب القوات المهاجمة فظائع واسعة النطاق بحق المدنيين في مدينة السويداء وعشرات القرى التي شهدت إعدامات ميدانية مباشرة لعائلات بأكملها.

وانتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي مشاهد مصورة لعمليات خطف النساء والأطفال والرجال المسنين من هذه المناطق.

ولا تزال عملية إحصاء الضحايا مستمرة، حيث تشير المصادر إلى ارتفاع عدد الشهداء من أهالي المحافظة في ظل صعوبة الوصول إلى غالبية هذه القرى التي تتناثر الجثامين في طرقاتها، نتيجة انتشار مجموعات مسلحة فيها.

أزمات إنسانية

تتفاقم الأزمات الإنسانية في المحافظة مع استمرار الحصار الخانق الذي فرضته قوات الحكومة المؤقتة على كافة مداخل السويداء، ومع استمرار انتشار مليشيات ما يعرف بجيش العشائر، على طريق دمشق السويداء، والعديد من المواقع الأخرى.

ومن أكثر الأزمات خطورة حالياً، أزمة توفير مياه الشرب، حيث توقفت معظم الآبار عن ضخ المياه منذ بدأت العمليات العسكرية، نتيجة انقطاع الكهرباء وتدمير البنية التحتية للشبكة.

وصار من المألوف أن يتجمّع الناس في أحد أحياء مدينة السويداء بانتظار دورهم لتعبئة ليترات قليلة من المياه في عبوات بلاستيكية، بسبب عدم توفر المياه في بيوتهم.

وفاقم الشح الكبير في المحروقات الأزمة، حيث منع سيارات نقل المياه الخاصة من تلبية احتياجات المواطنين الفائقة.

وتتفاقم الأوضاع الإنسانية بشكل متسارع، مع استمرار الحصار الخانق على كافة الطرق المؤدية إلى السويداء من دمشق ودرعا، مما يؤدي إلى تراكم الأزمات الإنسانية، ومنع دخول الخضار والفواكه والأطعمة وحليب الأطفال والأدوية وأدنى متطلبات الحياة إلى المحافظة.

شهادة من الميدان

جاء صحافي من الشمال السوري إلى السويداء لتغطية الأحداث الدموية فيها، وذكر أن ما رآه «ليس معركة بين طرفين، بل كارثة إنسانية تنوء بها اللغة».

وقال «أنقل إليكم هذه الشهادة من قلب النار، من بين الجثث، ومن تحت السقوف المحترقة، ومن بين القطط التي احترقت وفقدت حياتها على يد أحد عناصر الأمن العام الذي من المفروض أن يساعد بنشر الأمن والامان».

وتابع قائلاً «في الساعات الأولى، لم أسمع سوى صوت الرصاص، ولم أرَ سوى الدخان يتصاعد من البيوت المحروقة، فأبناء العشائر رأيتهم يحرقون المنازل والمحلات التجارية ويسرقون محتوياتها، كان كل شيء يصرخ: الموت مرّ من هنا».

وأضاف «مشيت وسط الحطام.. رائحة الجثث سبقتني إلى الأزقة.. رأيت أجساداً بلا رؤوس وأشلاء مبعثرة.. فقد كانت صيحات التكبير والتهليل يرافقها قطع رؤوس الدروز مع صيحات الله أكبر.. كنت أحاول الا أدوس على جسد، أو جزء منه فرأيت مجموعة من أبناء العشائر تطلق النار على مدنيين عزل كانوا رافعين ايديهم ومستسلمين.. وفي أحد الأحياء، وجدنا أنفسنا محاصرين داخل منزل نصف محترق، الرصاص يخترق الجدران، وأنا ألتصق بالأرض بسبب إطلاق نار كثيف من ابناء العشائر البربر دون اهداف دقيقة، فقط يطلقون النيران بشكل عشوائي وينهون حياة اي شيء يتحرك من أهالي السويداء المساكين وحتى الاطفال منهم».

إعدام القطط

وفي مشهد يعكس وحشية المهاجمين قال الصحفي «في مكان آخر، بينما كنت ألتقط أنفاسي، سمعت مواء خافتاً، تتبعت الصوت، فوجدت مجموعة من القطط الصغيرة، أجسادها محروقة ومشوهة، كانت ترتجف من الجوع والخوف، جلست بجانبها، سقيتها من عبوتي، وفتت لها ما بقي من قطعة خبز، مددت يدي إليها، فارتجفت، ثم استسلمت للمسح على رأسها، شعرت حينها بشيء يشبه الحياة.. شيء صغير جدًا، لكنه كان كافيًا لأبكي.. وبعد قليل اقترب أحد الأشخاص الملثمين من أبناء العشائر مني ورأى القطط بجانبي، فقال لا يجب أن يبقوا أحياء فقد أكلوا من طعام الدروز الخنازير، وأجهز عليهم بنيرانه.. وتفاجأت بعبارة «الأمن العام» المخطوطة على لباسه المغطى بلباس عشائري فوقه.

لم تصدق عيناي ما رأيته.. هل هؤلاء عناصر امن عام ملثمين ومتخفيين بلباس أبناء العشائر!، ولكن أيضا أبناء العشائر ارسلوا ابناءهم لقتل أبناء السويداء ولهم تسجيلات مصورة تثبت ذلك. هنا اختلط الحابل بالنابل واجتمع كل شاذ الأرض ومجرميها على أبناء محافظة آمنة وسكانها مسالمين».

يذكر أن المحافظة تتعرض لحملة تضليل ممنهجة من قبل الإعلام الرسمي، للتعتيم على الجرائم التي ارتكبتها قوات الأمن العام، وينشر جيش الذباب الالكتروني الأخبار الكاذبة حول اتهامات متبادلة بين مكونات المحافظة، بهدف حدوث فتنة بين هذه المكونات، كما ينشر اتهامات تخوين متبادلة بين فصائل مسلحة محلية، لدفعها إلى الاقتتال.

الأورام السرطانية تنمو في مسارات متشابهة لدى البشر والكلاب

توصل العلم الحديث إلى أن دراسة الأورام السرطانية التي تصاب بها الكلاب قد تساعد في اكتساب المزيد من المعرفة بشأن سبل علاج المرض الخبيث لدى الإنسان. ولا يرجع السبب في ذلك إلى أن البشر وكلابهم الأليفة يتعرضون لنفس المؤثرات البيئية المسببة للسرطان فحسب، بل لأن العلماء توصلوا إلى أن الأورام السرطانية تنمو في مسارات متشابهة لدى البشر والكلاب.

ويرى العلماء أن سرعة تطور السرطان لدى الكلاب يعني أن الباحثين سيكون بمقدورهم متابعة تأثير العلاجات الحديثة على الكلاب بشكل أسرع، ما يتيح سرعة الانتقال إلى التجارب السريرية لهذه الأدوية على المرضى من البشر. ويقول الباحث ماثيو بيرين أخصائي علم الوراثة بجامعة ولاية نورث كارولينا الأميركية إن "الكلاب هي أفضل صديق للإنسان من الناحية الطبية والحيوية،" موضحا أن توظيف الكلاب في الاختبارات الدوائية لعلاجات السرطان يتيح إمكانية التعرف من الآن على نتائج استخدام دواء معين على البشر بعد ٢٥ سنة. وجدير بالذكر أن الصلة الطبية والبيولوجية بين الإنسان والكلاب ليست حديثة العهد، فالأطباء البيطريون اعتادوا منذ فترة طويلة على استخدام أدوية تم تطويرها للبشر في علاج أمراض الكلاب، كما يتدرب الأطباء البشريون على الأساليب الجراحية المستحدثة على الكلاب أولا قبل تعميمها على الإنسان، مثل جراحة استئصال "الساركوما العظمية" دون بتر الطرف، حيث تدرّب الأطباء على إجراء هذه الجراحة لإزالة تلك الأورام التي تنمو في العظم على الكلاب في بادئ الأمر.

وأثبتت دراسة حديثة مدى التشابه في حجم الضرر الذي تتعرض له الخلايا بسبب السرطان لدى البشر والكلاب. وقامت الباحثة إلينور كارلسون المتخصصة في علوم الجينوم بجامعة يو ماس تشان للعلوم الطبية بولاية ماساشوسيتس الأميركية بعملية تسلسل جيني لأكثر من ١٥ ألف ورم سرطاني بشري من ٣٢ نوعا مختلفا بالإضافة إلى أكثر من ٤٠٠ ورم سرطاني أصيبت بها كلاب من سبعة أنواع مختلفة من السرطان. وكانت الدراسة تهدف إلى التعرف على الطفرات الجينية التي ظهرت على الخلايا السرطانية ولم تكن موجودة في الخلايا السليمة، ويفترض أن هذه الطفرات ليست وراثية وإنما ناجمة عن تغيرات حديثة نتيجة التعرض لمؤثرات خارجية خلال فترة حياة المريض.

وفي تصريحات للموقع الإلكتروني "مجلة المعرفة" المتخصص في الأبحاث العلمية، تقول كارلسون إن حجم الضرر كان متشابها لدرجة كبيرة لدى البشر والكلاب، وتوضح أنه "من الناحية الوراثية، فإن نفس الجينات كانت هي السبب في حدوث السرطان لدى الإنسان والكلاب، فالكثير من الأورام السرطانية لدى الكلاب كانت بها طفرات جينية من النوع الذي يسبب السرطان لدى البشر مثل طفرة الجين المثبط للسرطان "بي تي آي ان" التي كثيرا ما تظهر في حالات سرطان الثدي والبروستاتا، وطفرة الجين المنظم لانقسام الخلايا "إن آر إيه أس"التي تظهر في حالات سرطان الجلد وغيرها.

وأجرى فريق بحثي من شركة فيدوكير لأبحاث السرطان لدى الكلاب ومقرها ولاية كاليفورنيا دراسة لمعرفة مدى استجابة الأورام السرطانية لدى الكلاب لأدوية البشر. ودرس الفريق حالات ١١٠٨ من الكلاب المصابة بالمرض الخبيث، وتبين أن فترة بقاء الكلاب المصابة ببعض أنواع السرطان على قيد الحياة ترتفع في حالة علاجها بأدوية البشر، وبخاصة الأدوية التي تستهدف طفرات جينية بعينها، وهو ما يشير إلى أن الطبيعة البيولوجية الرئيسية الخاصة بالسرطان تتشابه لدى الفصيلتين، وبالتالي من الممكن استخدام الكلاب في التجارب السريرية لأدوية السرطان لخدمة جهود علاج المرض لدى الإنسان. وتؤكد إيمي لوبلانك طبيبة الأورام البيطرية من المعهد الوطني للأورام في الولايات المتحدة في تصريحات لموقع "مجلة المعرفة" أن هذه التجارب قد أتت ثمارها بالفعل في اختبار بعض الأدوية على الكلاب أولا، وقد انتقلت هذه الأدوية الآن إلى مرحلة التجارب البشرية أو تم إقرار استخدامها على البشر بواسطة الجهات المختصة. ومن بين هذه الأدوية علاجات مناعية لسرطان المخ وبعض أنواع سرطان خلايا البلازما في نخاع العظم وسرطان الغدد الليمفاوية.

ويقول الباحثون إن بعض فصائل الكلاب معروف أنها تصاب بأنواع معينة من السرطان، فالجولدن ريتريفر والليبردور تصاب بسرطان أغشية الأوعية الدموية، والروتوايلر وكلاب الصيد الأيرلندية تصاب بنوع معين من سرطان العظام، في حين تصاب الكلاب البوكسر والتيرير بسرطان الغدد الليمفاوية، ويرى العلماء أن هذه المعلومات يمكن أن تساعد الباحثين في رصد الطفرات الجينية التي تزيد مخاطر الإصابة بأمراض سرطانية بعينها. وقد شرع فريق بحثي بالفعل في وضع خارطة جينوم لبعض أنواع الكلاب مثل الجولدن والليبرادور وذلك لتحديد الجينات التي تقترن بزيادة مخاطر الإصابة بالسرطان. ويرى البيطري دوجلاس ثام طبيب الأورام من جامعة كولورادو الأميركية أن "هذه الدراسة تعتبر قفزة هائلة للانتقال من الاختبارات على فئران التجارب إلى دراسة عملاقة تمتد على مدار ١٥ إلى ٢٠ عاما لمنع إصابة البشر بالسرطان." وقد أجرى ثام وفريقه البحثي اختبارات على نوع من اللقاحات المضادة للسرطان شملت ٨٠٤ من الكلاب، وهو ما ساعد في تقليل زمن الاختبارات الدوائية إلى خمس سنوات فحسب، وجاري حاليا تحليل البيانات ومن المتوقع إعلان النتائج بشأن فاعلية هذا اللقاح بحلول نهاية العام الجاري.

ومع استمرار الأبحاث لدراسة الصلة بين مرض السرطان لدى البشر والكلاب، يؤكد العلماء فوائد هذه النوعية من التجارب ليس فقط بالنسبة إلى العلم الحديث بل أيضا لأصحاب الكلاب وحيواناتهم الأليفة، حيث أن الكلاب التي تشارك في مثل هذه التجارب تحصل على نوعية من الرعاية الصحية لم تكن لتحصل عليها بوسيلة أخرى. ويؤكد ثام "نحن لا نجري تجارب على هذه الحيوانات بطريقة تسبب لها الضرر، بل نحاول مساعدتها، وهو ما يحقق لنا شعورا كبيرا بالرضا".

كيف تحمي نفسك من الذكاء الاصطناعي؟

مع تقدم تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، أصبح الناس أكثر ذكاءً في استخدام هذه التكنولوجيا أيضاً. وقد تحتوي هذه التكنولوجيا على قدر كبير من المخاطر، فمثلاً تتيح أدوات الذكاء الاصطناعي للمجرمين إنشاء رسائل واقعية، واستنساخ الأصوات، وإنتاج مقاطع فيديو مزيفة، كل ذلك بهدف الخداع والاحتيال.

وتقول هيذر ماسي، من «مكتب تحسين الأعمال» أو (BBB)، وهي مؤسسة غير ربحية أُنشئت عام ١٩١٢ بالولايات المتحدة بهدف تطوير الممارسات السائدة في مجال الأعمال التجارية: «حسناً، الذكاء الاصطناعي رائع، نحن نحب التقنية الجديدة، لكنهم (المجرمون) أيضاً أصبحوا أفضل بكثير في عمليات الاحتيال».

ما أبرز المخاطر التي قد يشكلها الذكاء الاصطناعي على خصوصيتك؟

الذكاء الاصطناعي والتزييف العميق

وتشير ماسي إلى أن أحد الاتجاهات الأكثر إثارة للقلق هو «ظهور مقاطع الفيديو المزيفة». وتقول: «من الأمور التي نراها بكثرة ما يُسمى التزييف العميق. هذه مقاطع فيديو تُصوّر أشخاصاً (في مواقف لم يقوموا بها)، وقد يكون هؤلاء الأشخاص مشهورين»، وفق شبكة «إن بي سي» الأميركية.

استنساخ الأصوات والرسائل الاحتيالية

لكن التزييف العميق ليس هو مصدر القلق الوحيد، حيث يتضمن الاحتيال بمساعدة الذكاء الاصطناعي الآن مجموعة واسعة من التكتيكات، بما في ذلك: استنساخ الصوت، ورسائل البريد الإلكتروني والرسائل النصية الاحتيالية، ومحادثات خدمة العملاء المزيفة، والمحادثات الرومانسية أو الاستثمارية.

وتضيف ماسي: «إنهم يستهدفون الكثير من الناس، وبالأخص على منصات التواصل الاجتماعي. نحن ننشر الكثير من المحتوى، وباستخدام الذكاء الاصطناعي، يمكنهم (المجرمون) نسخ معلوماتك الشخصية، واستخدامها عبر بعض البرامج، وإنشاء صور مطابقة لوجهك وصوتك».

ما أهم النصائح لحماية نفسك من مخاطر الذكاء الاصطناعي؟

ولمساعدة المستخدمين على البقاء آمنين من مخاطر الذكاء الاصطناعي، شارك «مكتب تحسين الأعمال» بعض النصائح، ومنها:

-توقف وتحقق قبل الرد على الرسائل التي ترد إليك

-التحقق جيداً من مقاطع الأصوات والفيديوهات

-استخدم «كلمة أمان» أو «رمزاً سرياً» للعائلة والأشخاص المقربين

-لا تنقر على أي روابط مشبوهة

ولحماية نفسك من عمليات الاحتيال التي تتم عبر استنساخ الأصوات وفبركتها، هناك عدة طرق، أبرزها:

كيف تحمي نفسك من عمليات الاحتيال عبر استنساخ الأصوات؟

قم بحماية حساباتك عبر وسائل التواصل الاجتماعي

حيث يمكن للمحتالين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لاختيار أهدافهم، وتجميع معلومات حولهم من حساباتهم. لذلك، فكر في جعل صورك ومعلوماتك غير متاحة للعامة.

قم بحظر المتصلين «غير المعروفين»

إذا تلقيت مكالمة من رقم غير معروف، فيمكنك تحويلها إلى البريد الصوتي. أو دع التكنولوجيا تفعل ذلك من أجلك، وفق ما ذكرته صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية.

قم بإنشاء «كلمة أمان» مع العائلة

حيث يجب على أفراد الأسرة إنشاء «كلمة أمان» مميزة خاصة بهم، يمكنهم استخدامها إذا تلقى أي شخص مكالمة مشبوهة. فعندما يتصل بك ابنك مثلاً ويقول لك إنه يحتاج إلى أموال بسرعة لحل أزمة ما، اسأله عن كلمة الأمان، وإذا لم يخبرك بها، فأغلق الهاتف مع من يتصل بك، واتصل بابنك.

أرسل رسالة نصية إلى «الشخص الحقيقي»

فإذا كنت محاصراً في مكالمة مع شخص يدعي أنه أحد أحبائك وأنه يحتاجك للخروج من أزمة ما أو يدعي أنه يحتجز أحد أحبائك حتى ترسل له أموالاً، فانتقل إلى تطبيق المراسلة الخاص بك وأرسل رسالة نصية إلى هذا الشخص الحقيقي القريب منك وتأكد منه أولاً. كما يمكنك التحقق من موقع «الشخص الحقيقي» عبر تطبيقات تتبع المواقع. فإذا قال المتصل إنه في موقع ما وظهر الشخص الحقيقي الذي تتبعه في موقع آخر، فهذه عملية احتيال.

الحارس الأسطوري أحمد عيد.. صانع الذهب للكرة السورية

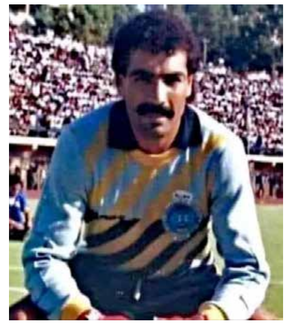

يعتبر الحارس المخضرم أحمد عيد أحد أبرز حراس كرة القدم السورية، الذي يُعد من أفضل حراس المرمى الذين أنجبتهم الملاعب السورية، حيث غرف بشجاعته النادرة وبأسلوبه الجريء الذي كان يُرهب المهاجمين، حتى وصفه النقاد بـ»الحارس الأسطوري» الذي ترك بصمات لا تُنسى في تاريخ كرة القدم السورية.

وولد أحمد عيد في مدينة حمص عام ١٩٦١، وكانت انطلاقته الكروية من نادي الكرامة، الذي اشتهر بصناعة أبرز الحراس في تاريخ الكرة السورية. لعب عيد في جميع الفئات العمرية للنادي، وحقق معه إنجازات كبيرة أبرزها:

المركز الثاني في الدوري السوري مواسم ١٩٧٢/١٩٧٣، ١٩٧٤/١٩٧٥، ١٩٧٥/١٩٧٦، والتتويج بلقب الدوري السوري موسمي ١٩٨٢/١٩٨٣ و١٩٨٣/١٩٨٤، والفوز بكأس الجمهورية عام ١٩٨٣، كما لعب لعدة مواسم مع نادي تشرين قبل أن يعود إلى ناديه الأم الكرامة.

وكان أحمد عيد حاضرًا في جميع المحطات الكبرى للكرة السورية خلال الثمانينيات، حيث مثّل منتخب سوريا في تصفيات كأس العالم ١٩٨٦، والتصفيات الأولمبية في سيؤول عام ١٩٨٨، وكأس الأمم الآسيوية ١٩٨٨، ودورة ألعاب البحر الأبيض المتوسط الحادية عشرة (اللاذقية ١٩٨٧) والتي حقق خلالها المنتخب السوري الميدالية الذهبية، ودورة بنغلادش الدولية ١٩٨٧ حيث حصدت سوريا الذهبية.

وخاض أحمد عيد ٣٥ مباراة دولية، لكنه سيبقى خالدا في ذاكرة الجماهير بسبب بطولته الشهيرة في نصف نهائي دورة ألعاب المتوسط أمام اليونان، عندما تصدى لضربتي جزاء قادت المنتخب السوري إلى النهائي أمام فرنسا والتتويج بالذهب.

وتُعد مباراة اليونان في حلب عام ١٩٨٧ لحظة تاريخية في مسيرة أحمد عيد، حيث تصدى لضربة الجزاء الأخيرة بعد أن طلب من زميله وليد أبو السل تقبيل المصحف الشريف الذي كان يضعه خلف المرمى. بعدها، انفجرت المدرجات بالفرح، وانهالت الهدايا عليه، حتى أن بعض الحاضرين قدموا له قطعاً ذهبية عرفاناً ببطولته.

وفي تلك اللحظة، قال المذيع الراحل عدنان بوظو بصوت متهدج: «انتصر منتخبنا الوطني وكان وراء الانتصار رجل اسمه أحمد عيد. اسمحوا لي باسم كل الملايين أن أحيي هذا الرجل، فهو من صنع النصر».

وعاصر أحمد عيد أجيالاً من نجوم نادي الكرامة مثل عزام الجندلي، وليد السباعي، جميل جرو، فؤاد شاهرلي، بسام وحسان بيرودي، ماهر السباعي، عامر حموية، شعلان الرئيس، وعبد النافع حموية، وغيرهم من أعمدة الكرة السورية.

وبرحيل أحمد عيد، تفقد سوريا أحد أعظم حراس مرماها، ورمزاً من رموز الشجاعة والإصرار، الذي سيبقى اسمه محفوراً في ذاكرة الرياضة السورية لعقود قادمة.

الطاولة والشطرنج في مقاهي حلب...

رياضة العقل التي لا تشيخ

في أحياء مدينة حلب حيث تختلط رائحة القهوة مع عبق التاريخ، تنتشر مقاهي لا تزال تحتفظ بروح المدينة الأصيلة، ويتوافد إليها رجال تجاوزوا الستين والسبعين من أعمارهم، لا ليثرثروا فقط أو يحتسوا الشاي، بل ليمارسوا رياضة يعتبرونها جزءاً من حياتهم اليومية: الشطرنج. هذه اللعبة التي يراها البعض تحدّيًا ذهنياً، يراها كبار حلب طقساً لا يُمل، ورفيقاً دائماً لعقود طويلة من أعمارهم.

في حي الفرقان، وتحديداً في مقهى "الزهراء التراثي"، اجتمعنا مع عدد من رواد المكان، الذين اتخذوا من رقعة الشطرنج جزءاً من يومهم، وجعلوا من المقهى نادياً غير رسمي لعشاق رياضة العقل. كان أبو ناصر، ٦٨ عاماً، يجلس على كرسيه الخشبي المعتاد، يحرك القطع بثقة هادئة، وعيناه تراقبان كل زاوية من الرقعة. «منذ أكثر من أربعين عاماً وأنا ألعب الشطرنج»، يقول بابتسامة فخر، «هذه ليست مجرد لعبة، إنها طريقة لفهم الحياة. كل حركة فيها حساب، وكل قرار يحتاج لتفكير».

يجلس إلى جانبه أبو حسن، ٧٢ عاماً، وهو متقاعد من التعليم، يرى في الشطرنج وسيلة للحفاظ على حدة الذهن. «أنا أؤمن أن العقل مثل العضلات، إذا لم تستخدمه يضعف. الشطرنج يساعدني على التفكير والتركيز، ويمنحني شعوراً بأنني لا أزال شاباً ذهنياً، حتى لو كان شعري قد شاب». يضحك أصدقاؤه بينما يلتفتون إلى رقعتهم التالية.

أما مقهى «أبو عدنان» الشهير في حي العزيزية، يجتمع كل عصر عدد من الرجال من مختلف الخلفيات، بعضهم مهندسون متقاعدون، وبعضهم تجار سابقون، وآخرون حرفيون. يقول العم جورج، ٧٥ عاماً، وهو من سكان حي السليمانية: «نحن نأتي إلى هنا منذ سنوات طويلة. الشطرنج يجعل الوقت يمضي بسرعة، ويبعدنا عن التفكير في تعب الحياة والضغوط. أنا أقول دائمًا: حين تلعب الشطرنج تنسى نفسك، وتعيش داخل اللعبة».

المقاهي في حلب لا تقتصر على رقعة الشطرنج فقط، بل تنتشر فيها طاولات الطاولة (النرد)، وهي الأخرى تجد جمهورها بين كبار السن. وفي كثير من الأحيان، يتبادل اللاعبون بين اللعبتين، بحسب المزاج وطول الوقت. أبو سامي، ٦٦ عامًا، يقول: «في بعض الأيام أبدأ بالشطرنج ثم أتحول للطاولة، نحب التغيير. المهم أن يكون هناك من يفهمك، ويحب اللعبة مثلك».

ورغم التقدم التكنولوجي، وانتشار الألعاب الرقمية، إلا أن مشهد الرجال في المقاهي

يلعبون الشطرنج لا يزال واحداً من أصدق صور الحياة في حلب، مشهدٌ يعكس عمق العلاقة بين الحلبية وهذه الرياضة الذهنية. فهي بالنسبة لهم ليست منافسة فقط، بل وسيلة للتواصل، والتفكير، واستحضار ذكريات طويلة، في ظل رقعة صغيرة وقطع صامتة، لكن تحكي الكثير.

فيفا يستعين بالحكام العرب في مونديال تشيلي للشباب

أعلنت لجنة الحكام في الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) قائمة الحكام الذين سيشرفون على مباريات بطولة كأس العالم تحت ٢٠ سنة في تشيلي، والتي ستقام في الفترة من ٢٧ سبتمبر إلى ١٩ أكتوبر. ومن المقرر أن يدير المباريات ٥٤ حكما (١٨ حكم ساحة و٣٦ حكما مساعدا) من ٢٢ اتحادا عضوا في فيفا.

وضمت القائمة مجموعة من الحكام العرب، هم حكم الساحة العماني أحمد الكاف والسعودي خالد الطرابسي والصومالي عمر عبدالقادر قرطان والمغربي جلال جيد والجزائري يوسف جموح. كما ضمت ستة حكام مساعدين من المنطقة العربية هم التونسي خليل حساني والثاني المغربي لحسن أزاجو ومصطفى أكراكاد، وعمر عبدالقادر قرطان من الصومال وجلال جيد من المغرب ويوسف جموح من الجزائر.

وتم اختيار حكام من قارة آسيا، أبرزهم العماني أحمد الكاف. ونقل الموقع الرسمي لفيفا عن بيرلويجي كولينا، رئيس لجنة التحكيم في الاتحاد الدولي لكرة القدم، قوله "بعد النجاح الذي حققته بطولة كأس العالم للأندية، نتطلع إلى بطولة أخرى مثيرة، حيث قمنا مرة أخرى بتعيين تشكيلة قوية جدا من النخبة."

من المقرر أن يدير المباريات ٥٤ حكما (١٨ حكم ساحة و٣٦ حكما مساعدا) من ٢٢ اتحادا عضوا في فيفا

وأضاف "من منظور تحكيمي، من المهم جدا أن تتاح للحكام فرصة المشاركة في بطولة تضم نجوم المستقبل وأن نجري المزيد من الاختبارات على تقنية دعم كرة القدم بالفيديو (أف أس في)، والتي حققت نجاحا كبيرا حتى الآن." ويأتي استخدام تقنية دعم كرة القدم بالفيديو في البطولة بعد التجارب التي تم تطبيقها العام الماضي في كأس العالم للسيدات تحت ٢٠ سنة في كولومبيا، وكأس العالم للسيدات تحت ١٧ سنة بجمهورية الدومينيكان.

وجاءت تجارب نظام حكم الفيديو المساعد بعد طلبات عديدة من الاتحادات الأعضاء للحصول على طريقة بديلة وفعالة من حيث الكلفة لاستخدام التكنولوجيا لدعم حكام المباريات. وعلى عكس تقنية "فار" لا يستخدم نظام حكم الفيديو المساعد حكام مباريات الفيديو المخصصين، وبالتالي لا يتحقق من جميع الحوادث التي تغير مسار المباراة.

وبدلا من ذلك، يقع العبء على عاتق المدربين المعنيين، الذين يسمح لهم بتقديم عدد محدود من طلبات المراجعة في كل مباراة عندما يشعرون بأن هناك خطأ واضحا وجليا قد حدث وتسبب في تغيير واقع المباراة، مثل الأهداف أو قرارات ركلات الجزاء أو حوادث البطاقة الحمراء المباشرة أو حالات الخطأ في الهوية. ويمكن للاعبين أيضا أن يوصوا مدربيهم بطلب المراجعة. كما قال مدير إدارة التحكيم في فيفا ماسيمو بوساكا "تشيلي بلد محب لكرة القدم، ولدينا فرصة ممتازة لضمان أن تترك نسخة هذا العام من كأس العالم تحت ٢٠ سنة إرثا على المستوى التحكيمي. كأس العالم تحت ٢٠ سنة بطولة تنافسية للغاية تتطلب من الحكام قراءة جيدة للعبة."

عقد على الإبادة، هل لملمت المرأة الايزيدية شتاتها؟

حاورها/ مجد محمد

أشارت هلز مللي إلى أن مأساة المرأة الإيزيدية لم تكن مجرد فصول من الألم، بل جرحاً مفتوحاً في ضمير الإنسانية، في سنجار ارتكبت جرائم تفوق الوصف، استهدفت الجسد والروح، في محاولة لطمس هوية شعب بأكمله. النساء خطفن، سبين، بعن، وتعرضن لأبشع أنواع العنف، فقط لأنهن ينتمين إلى ديانة مختلفة، لكن من بين الركام، نهضت المرأة الإيزيدية لا كضحية فقط، بل كمقاتلة، مدافعة عن كرامتها، تشارك في حمل السلاح من أجل حماية ما تبقى من مجتمعها.

في صبيحة الثالث من آب عام ٢٠١٤، اجتاحت عناصر تنظيم «داعش» قضاء سنجار شمالي العراق، لتبدأ واحدة من أبشع الجرائم في التاريخ الحديث، آلاف الرجال قتلوا بدم بارد، بينما اقتيدت النساء والأطفال إلى مصير مجهول، سبي، تعذيب، بيع في أسواق الرق، واغتصاب ممنهج، لم تكن مجرد حرب، بل كانت إبادة جماعية استهدفت وجود الإيزيديين وهويتهم الدينية والإنسانية.

ورغم الألم العميق الذي تركته الإبادة، ورغم الخذلان الدولي، لم تفقد المرأة الإيزيدية إيمانها بالحياة والعدالة، لقد واجهت الوحشية بشجاعة، وعادت من الأسر لتكون صوت من لا صوت له، وبهذا الصدد عقدت صحيفتنا السوري حواراً مطولاً مع المحامية الايزيدية هلز مللي، ودار الحوار التالي:

***ما الذي جرى تحديداً في صباح ٣ آب ٢٠١٤؟ وكيف تصفين اللحظة التي بدأ فيها الهجوم على سنجار؟**

في صباح الثالث من آب ٢٠١٤، استيقظ أهالي قضاء سنجار على صوت الرصاص وانقطاع الاتصالات، في لحظة صادمة لم يكن أحد يتوقعها، خاصة بعد انسحاب قوات البيشمركة بشكل مفاجئ ودون سابق إنذار، تاركين المنطقة مكشوفة تماماً أمام اجتياح عناصر تنظيم «داعش»، الهجوم بدأ من عدة محاور، حيث اجتاح مقاتلو التنظيم القرى الإيزيدية بسرعة خاطفة، حاملين راياتهم السوداء، ومدججين بالسلاح، خلال ساعات فقط، تحولت سنجار إلى مسرح للمجازر والدمار، فتم اقتحام القرى، وفصل الرجال عن النساء، إعدام الآلاف بدم بارد، وخطفت النساء والفتيات في واحدة من أبشع عمليات السبي والاستعباد الجنسي في التاريخ الحديث، لحظة الهجوم كما وصفتها كثير من النساء الناجيات، كانت نهاية عالم وبداية جحيم، ولحظة انكسر فيها الأمان تماماً، وانهارت فيها كل الحواجز بين الطفولة والموت، وبين البيت والسجن، البعض هرب إلى الجبال، والبعض الآخر وقع في قبضة التنظيم، حيث بدأت رحلة من الرعب لا تزال آثارها مستمرة حتى اليوم.

***هل تعتبرين ما حصل في سنجار جريمة إبادة جماعية مكتملة الأركان؟ ولماذا؟**

نعم، ما جرى في سنجار يعد بلا شك جريمة إبادة جماعية مكتملة الأركان، ليس فقط من منظور الضحايا، بل أيضاً وفقاً للمعايير القانونية الدولية كما وردت في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية لعام ١٩٤٨، تنظيم «داعش» لم يهاجم الإيزيديين لمجرد السيطرة على الأرض، بل استهدفهم لأنهم إيزيديون، أي على خلفية دينية وعرقية بحتة، بهدف محو وجودهم الثقافي والديني بالكامل، لقد قتلوا آلاف الرجال بشكل جماعي، واختطفوا النساء والأطفال، وفرضوا عليهم تغيير دينهم بالقوة، وسبوا الفتيات وبيعوهن في أسواق الرق، ومارسوا بحقهن أبشع أنواع العنف الجنسي، هذا السلوك لم يكن عشوائياً أو فردياً، بل كان ممنهجاً ومخططاً، ومدعوماً بخطاب أيديولوجي واضح يدعو إلى القضاء على المرتدين والمشركين وفق تصنيف داعش للإيزيديين، الإبادة لا تعني فقط القتل، بل تشمل التدمير المتعمد لهوية جماعة دينية أو قومية، سواء بالقتل أو التهجير القسري أو الاستعباد أو فرض التغيير القسري للدين أو منع التناسل، وكل هذه الأركان تحققت في سنجار، ولهذا السبب، طالبت جهات حقوقية وإنسانية عديدة، إلى جانب لجنة الأمم المتحدة للتحقيق، باعتبار ما جرى جريمة إبادة جماعية، ليس فقط من أجل التسمية، بل من أجل تحقيق العدالة، ومنع تكرار المأساة، وضمان عدم إفلات الجناة من العقاب.

***برأيك، لماذا لم تمنع مجزرة ٣ آب رغم تحذيرات سابقة من تعرض الإيزيديين للخطر؟**

برأيي، مجزرة ٣ آب لم تمنع رغم كل التحذيرات لأن المجتمع الإيزيدي كان مكشوفاً سياسياً وعسكرياً، ووقع ضحية لتخاذل متعمد وتواطؤ ضمني من عدة أطراف، محلية ودولية، فقبل المجزرة كانت هناك مؤشرات واضحة على اقتراب خطر «داعش» من حدود سنجار، خاصة بعد سقوط الموصل في حزيران ٢٠١٤، ومع تقدم التنظيم في مناطق قريبة، لكن للأسف لم تأخذ الجهات المسؤولة ،لا الحكومة العراقية ولا حكومة إقليم كردستان، هذه التهديدات على محمل الجد، الأمر الأخطر كان انسحاب قوات البيشمركة من مواقعها فجأة ودون قتال، في ساعات الفجر الأولى من يوم المجزرة، دون أن تعلم السكان أو توفر لهم ممراً آمناً للهروب، وهو ما شكل صدمة كبيرة ومهد الطريق لدخول «داعش» دون مقاومة تذكر، أما على المستوى الدولي، فالمجتمع الدولي كان منشغلاً بحساباته السياسية، ولم يتعامل مع تحذيرات النشطاء الإيزيديين والمنظمات الحقوقية بالجدية الكافية، حتى بعد بدء المجزرة، استغرق التدخل الدولي أياماً، وبعد أن فقدت آلاف الأرواح وسبيت آلاف النساء، بالتالي إن ما حدث لم يكن فقط نتيجة إهمال، بل نتيجة تقصير جماعي وتخلي كامل عن أقلية محاصرة، كان يمكن إنقاذها لو وجدت الإرادة الحقيقية.

***كيف بدأ تنظيم داعش باستهداف النساء الإيزيديات بعد المجزرة؟**

بعد تنفيذ المجزرة في ٣ آب ٢٠١٤، بدأ تنظيم داعش باستهداف النساء الإيزيديات بشكل ممنهج ومخطط له مسبقاً، كجزء من سياسة الإبادة الجماعية التي لم تقتصر على القتل فقط، بل شملت الاستعباد الجنسي وتدمير الهوية، وفور سيطرة داعش على القرى الإيزيدية، تم فصل النساء عن الرجال، حيث أعدم معظم الرجال ميدانياً، فيما جمعت النساء والفتيات والأطفال وتم اقتيادهم إلى مراكز احتجاز مؤقتة في المدارس أو المباني الحكومية، من هناك نقلوا إلى مراكز توزيع في الموصل وتلعفر والرقة، حيث تم التعامل مع النساء كغنائم حرب، وبدأ التنظيم بإنشاء ما سمي أسواق النخاسة، حيث كانت النساء الإيزيديات تباع وتشترى علناً، أو تهدى كمكافآت للمقاتلين أو تستخدم كوسيلة لتجنيد عناصر جديدة، وتعرضت الفتيات حتى دون سن التاسعة، لاعتداءات جنسية متكررة، وجرى تزويجهن قسراً لمقاتلي التنظيم، واحتجزن في منازل مغلقة أو سجون سرية تحت رقابة صارمة، كما تعرضت النساء الإيزيديات لعمليات غسل دماغ وتغيير ديني قسري، حيث أجبرن على حفظ شعارات التنظيم وترديد شعائر دينية لا تمت لعقيدتهن بصلة، وبعض الفتيات تم نقلهن إلى خارج العراق، إلى سوريا أو حتى دول أخرى، ضمن شبكات اتجار بالبشر يديرها التنظيم، فما جرى لم يكن مجرد تجاوزات فردية، بل كان جزءاً من منظومة أيديولوجية عنصرية، ترى في المرأة الإيزيدية ملك يمين، وتشرعن اغتصابها وسبيها باسم الدين، وما زالت آثار هذا الجرح مفتوحة حتى اليوم، رغم جهود التحرير والدعم النفسي للناجيات.

***ما الذي واجهته النساء الإيزيديات داخل سجون التنظيم؟ وكيف تعامل «داعش» مع الطفلات؟**

النساء الإيزيديات داخل سجون تنظيم «داعش» واجهن واحدة من أبشع الانتهاكات التي عرفها العصر الحديث، ما حدث لهن لم يكن مجرد اعتقال، بل كان نظاماً ممنهجاً من السبي والتعذيب والعبودية الجنسية، فمورس بحقهن الاستعباد الجنسي والاغتصاب المنهجي، فالتنظيم اعتبر النساء الإيزيديات سبايا، أي جواري يمكن امتلاكهن وبيعهن واغتصابهن بموجب فتاوى دينية منحرفة، وكانت النساء تعرض في أسواق للنخاسة، وتباع لمن يدفع أكثر، وكثيرات تعرضن للاغتصاب يومياً، من قبل أكثر من عنصر من التنظيم، وتم الفصل بين النساء والطفلات، فالطفلات الصغيرات لم ينجين من الانتهاكات، بالعكس، بعضهن لم تتجاوز أعمارهن ٩ أو ١٠ سنوات وتم تزويجهن قسراً لمقاتلي التنظيم، فكانت الطفلة تربى أحياناً لتصبح زوجة صغيرة، أو تستعبد مع والدتها، ولا ننسى التعذيب النفسي والجسدي، كالضرب، التهديد بالقتل، الحرق، الحرمان من الطعام، التعليق والجلد كانت من وسائل التعذيب اليومية، كما تعرضت بعض النساء للإجهاض القسري أو تم قتل أطفالهن أمام أعينهن، وسجنت النساء في منازل أو سجون سرية داخل الموصل والرقة وتلعفر وغيرها، وحرمن من التواصل مع أسرهن، ومنع عنهن العلاج والرعاية، كما حاول التنظيم إجبار النساء على اعتناق الإسلام، وفي بعض الحالات تم تغيير أسماء الطفلات وأعمارهن وتزوير وثائقهن.

***ما مدى صحة الأنباء التي تتحدث عن أسواق النخاسة في الموصل والرقة؟**

للأسف، هذه الأنباء ليست مجرد شائعات أو روايات مبالغ فيها، بل هي حقائق موثقة بشهادات ناجيات ووثائق صادرة عن منظمات دولية، تنظيم داعش أنشأ فعلاً ما يُعرف بأسواق السبايا في الموصل والرقة، حيث تم بيع النساء والفتيات الإيزيديات علناً وبأسعار محددة بحسب العمر والحالة الجسدية، كانت الفتيات الصغيرات تعرض وكأنهن سلعة، ينادى عليهن ويفاضل المشترون بينهن، في مشهد يعود بالبشرية قروناً إلى الوراء، هذه الممارسات الوحشية تشكل واحدة من أبشع جرائم التنظيم، وتثبت بوضوح أن ما حدث هو جريمة إبادة جماعية منظمة تستهدف طمس الهوية الإيزيدية عبر سلب كرامة نسائها.

***كيف تتعامل العائلات الإيزيدية مع قضية العائدات من الأسر؟ وهل تواجه النساء الناجيات وصمة اجتماعية؟**

كثير من العائلات الإيزيدية تواجه تحديات كبيرة عند عودة النساء والأطفال الذين نجوا من الأسر، خصوصاً بسبب الضغوط الاجتماعية التقليدية في المجتمع الإيزيدي، وللأسف هناك حالات تعاني فيها النساء الناجيات من وصمة اجتماعية بسبب ما تعرضن له، رغم أنهن ضحايا للإرهاب والاعتداء، كما أن بعض العائلات قد تتردد في قبول النساء العائدات، أو تشعر بالخجل تجاه المجتمع، مما يزيد من معاناة الناجيات نفسياً واجتماعياً، ومع ذلك هناك جهود من منظمات المجتمع المدني والناشطات لتوعية المجتمع وتغيير هذه النظرة السلبية، وتشجيع دعم النساء وتمكينهن.

***كيف ترين تأثير هذا الأمر على إعادة دمج النساء في المجتمع وعلى مستقبل أجيال الإيزيديين؟**

في كثير من الأحيان، تواجه النساء الناجيات تحديات كبيرة لإعادة الاندماج في مجتمع محافظ تقليدي، حيث قد ينظر إلى ما تعرضن له من أسر وسبي كوصمة اجتماعية، رغم أنهن ضحايا وليس لديهن ذنب، وهذه الوصمة يمكن أن تؤدي إلى عزل نفسي واجتماعي للنساء، مما يعيقهن عن متابعة حياتهن بشكل طبيعي، ويزيد من معاناتهن النفسية، فضعف الدعم الاجتماعي قد يؤثر سلباً على الأطفال والجيل القادم، إذ قد ينشأوا في بيئة مليئة بالألم والوصمة، مما يعرقل بناء مجتمع صحي ومستقر، لذلك فإن مكافحة هذه النظرة السلبية وتعزيز الدعم النفسي والإجتماعي للنساء الناجيات أمر أساسي لتحقيق المصالحة المجتمعية وضمان مستقبل أفضل لأجيال الإيزيديين.

***ما هو دور وحدات حماية سنجار (YBŞ) في الدفاع عن المجتمع الإيزيدي بعد المجزرة؟**

بعد المجزرة وإبادة داعش للإيزيديين، تشكلت وحدات حماية سنجار (YBŞ) كقوة محلية للدفاع

عن مناطق سنجار وحماية المجتمع الإيزيدي من أي تهديدات مستقبلية، ولعبت هذه الوحدات دوراً حيوياً في تحرير مناطق الإيزيديين من قبضة داعش، ونجحت في توفير الحماية الأمنية التي غابت لفترة طويلة، وبالإضافة إلى الجانب العسكري، ساهمت YBŞ في إعادة الاستقرار الأمني داخل سنجار، ودعم إعادة النازحين والناجيات إلى ديارهم.

***كيف ترين تأثير وجود وحدات الحماية هذه على شعور الأمان لدى المجتمع الإيزيدي؟ وهل تعتقدين أن وجود هذه القوات يكفي لضمان عدم تكرار المآسي السابقة؟**

وجود وحدات الحماية مثل YBŞ يعزز بشكل كبير شعور المجتمع الإيزيدي بالأمان والقدرة على الدفاع عن النفس بعد سنوات من الضعف والانكشاف أمام التنظيمات الإرهابية، وهذه القوات تمثل رمزية قوية للمقاومة والاستقلالية في حماية الأرض والناس، خاصة بعد تجربة الإبادة التي مرت بها الأقليات، ولكن مع ذلك لا يمكن الاعتماد فقط على الجانب العسكري، لأن الأمن المستدام يحتاج إلى دعم سياسي، اقتصادي، وقانوني من الدولة والمجتمع الدولي، التحديات السياسية، الخلافات الإقليمية، والافتقار إلى دعم مؤسساتي يمكن أن يترك المجتمع معرضاً لمخاطر جديدة، لذلك رغم أهمية YBŞ، فإن ضمان عدم تكرار المآسي يتطلب منظومة شاملة تشمل العدالة، المصالحة، وإعادة البناء المجتمعي.

***كيف شاركت المرأة الإيزيدية في تشكيل هذه القوات؟ وما دوافعها لذلك؟**

شاركت المرأة الإيزيدية بشكل فاعل في تأسيس وتطوير وحدات حماية سنجار، حيث شكلن جزءاً مهماً من القتال والمقاومة ضد تنظيم داعش، وكان دافع المشاركة لدى النساء شعورهن العميق بالحاجة للدفاع عن أنفسهن وعن مجتمعاتهن بعد ما تعرضن له من إبادة وسبي، وكذلك شاركت النساء في الأدوار القتالية واللوجستية، وأصبحن رمزاً للثبات والصمود أمام قسوة التنظيم، وأن وجود المرأة في هذه الوحدات يعكس تغييراً ثقافياً في المجتمع الإيزيدي، حيث انتقلت من دور الضحية إلى دور المحاربة والمدافعة عن الحق

***ختاماً، ما هي رسالتك للمجتمع الدولي بشأن مأساة المرأة الإيزيدية؟**

بعد مرور أكثر من عقد على الإبادة، ما زالت آلاف النساء الإيزيديات بين مفقودة وجريحة ومنسية، ومعظم الناجيات لم يتلقين دعماً كافياً للشفاء أو إعادة بناء حياتهن، رسالتي إلى المجتمع الدولي هي أن المأساة لم تنتهي، وأن الصمت والتقاعس بعد الجريمة لا يقل قسوة عن الجريمة نفسها، لذلك نطالب المجتمع الدولي بأن يعترف رسمياً بالإبادة، وأن يعمل على محاسبة مرتكبيها، ودعم الناجيات نفسياً، واجتماعياً، واقتصادياً، وعلى العالم أن يفهم أن مأساة المرأة الإيزيدية ليست قضية محلية أو عابرة، بل جرح إنساني يجب التوقف عنده بجدية.

أم مازن.. امرأة ريفية تتحدى قسوة الحياة في ريف اللاذقية

اللاذقية/ السوري

في عمق الريف الساحلي لمحافظة اللاذقية السورية، حيث تلتقي التلال الخضراء بزرقة السماء، وتنتشر البيوت الطينية المتناثرة على جنبات الطرق الترابية، تبرز قصة «أم مازن» كصورة ناطقة لصمود المرأة الريفية في وجه الفقر والتهميش والحرمان. في قرية صغيرة محاطة ببساتين الزيتون وأشجار التين، تعيش هذه المرأة الخمسينية، التي فقدت زوجها منذ سنوات، لتجد نفسها أمام تحدٍ قاسٍ: أن تكون الأم والأب، المزارعة والمعيلة، الحامية والمربية، في آنٍ معاً.

زوجها، «أبو مازن»، كان يعمل مزارعاً بسيطاً، ومع وفاته، ترك لها منزلاً متواضعًا من الطين والحجر، وقطعة أرض صغيرة بالكاد تكفي لإعالة أسرة. لم تكن أم مازن تعرف حياة غير حياة الحقل والتراب، ولم تملك رفاهية التفكير في بدائل، فكان قرارها الفوري أن تتحمل المسؤولية، دون أن تنتظر معونة من أحد. غير أن الأرض التي ورثتها لم تكن رحيمة كما كانت في الماضي، بل تحولت إلى ساحة صراع يومي مع متغيرات الطبيعة، وتقلبات الأسعار، وشحّ الموارد، وانقطاع الدعم.

تبدأ أم مازن يومها قبل شروق الشمس، فتخرج إلى الحقل لتتفقد المزروعات، تحرث، وتروي، وتجمع، وتتابع ما تبقى من أمل في موسم قد لا يعوّضها حتى كلفة البذار. تقول بنبرة متعبة وقد علت وجهها خطوط السنين: «كل يوم أخرج إلى الحقل وأنا أضع يدي على قلبي. أخاف من أن تمرض نبتة، أو تجف شجرة، أو ينهار شيء مما بنيته بيدي. والأصعب أنني أخاف على أولادي من الجوع والحرمان أكثر مما أخاف على نفسي.»

الواقع الأمني في بعض المناطق القريبة زاد من حدة مخاوفها. فهي امرأة وحيدة في حقول بعيدة، يمر بها الغرباء أحيانًا، ويتردد عليها تجار أو عمال لا تثق بهم تمامًا. تقول بصوت منخفض: «أحيانًا أضطر للعمل في مكان منعزل لساعات طويلة... وكل حركة تثير شكوكي. لا يوجد من يؤمن لنا الحماية، حتى رجال الشرطة لا يأتون إلى هذه الجهات إلا عند الضرورة القصوى.»

غلاء فاحش وموارد شبه معدومة

كحال معظم العائلات في ريف اللاذقية، تعيش أم مازن في دوامة اقتصادية خانقة. فأسعار المواد الغذائية ارتفعت إلى مستويات غير مسبوقة، والكثير من السلع الأساسية أصبحت حلمًا بعيد المنال. أما الزراعة – مصدر دخلها الوحيد – فتعاني من نقص حاد في مستلزمات الإنتاج. «كيس السماد تضاعف سعره ثلاث مرات، والمبيدات الجيدة لا أستطيع حتى السؤال عنها. وإذا تعطلت مضخة المياه، أحتاج أسابيع لتوفير ثمن إصلاحها.» تضيف بحسرة وهي تشير إلى خزان ماء صغير قديم بالكاد يكفي لري نصف الأرض.

وتتفاقم الأزمة مع الانقطاعات المستمرة للكهرباء والمياه، ما يجعل من إدارة الحقل مهمة شبه مستحيلة، خاصة في فصل الصيف. «أحيانًا تبقى المزروعات عطشى لأيام، وأقف عاجزة. وأحيانًا تتعفن الثمار لأنني لا أستطيع نقلها للأسواق في الوقت المناسب.»

المعاناة لا تنتهي عند حدود الزرع، بل تمتد إلى ما بعد الحصاد. فالمشكلة الكبرى التي تواجهها النساء مثل أم مازن هي تسويق منتجاتهن. فغياب أسواق منظمة، وشبكات النقل الضعيفة، واحتكار التجار الوسيطين، يجعل من بيع المحاصيل عملية خاسرة في أغلب الأحيان. تقول: «في بعض المواسم أبيع كل إنتاجي من البندورة أو الباذنجان بسعر لا يغطي كلفة البذار، فقط لأنني لا أملك وسيلة نقل، ولا أعرف كيف أتعامل مع الأسواق الكبرى.»

الوعود لا تشبع البطون

رغم كثرة البرامج والمبادرات المعلنة في الإعلام حول «تمكين المرأة الريفية»، لم يصل إلى أم مازن أي دعم حقيقي. لا قروض صغيرة، ولا دورات تدريبية، ولا حتى مساعدات زراعية أولية. تقول بمرارة: «سجلت اسمي أكثر من مرة في قوائم الجمعيات، وانتظرت شهورًا، لكن لم أسمع أي رد. نحن نساء الريف لا يسمعنا أحد، وكأننا نعيش في هامش غير مرئي.»

وتضيف بأسى: «نتمنى فقط من يسمع صوتنا، من يرشدنا كيف نطور عملنا. نحن لا نطلب صدقات، بل نريد فرصًا لنعيش بكرامة.»

ورغم كل هذه الأعباء، لا تزال أم مازن صامدة، مثل شجرة زيتون في وجه الرياح العاتية. هي امرأة تؤمن بأن الأرض، وإن خذلتها أحيانًا، تظل الجذر الذي يمنحها القوة. حين سألناها عن أحلامها، صمتت قليلاً ثم قالت بخجل: «أحلم بأن أرى أولادي يكملون دراستهم، وأن أزرع أرضي بوسائل حديثة، وأن أبيع محاصيلي بسعر عادل. ليس أكثر.»

قصة أم مازن ليست استثناء، بل نموذج متكرر في أرياف سوريا، حيث تعيش آلاف النساء في ظل صعوبات الحياة اليومية، يقدّمن التضحيات بصمت، دون دعم أو حماية. هؤلاء النساء يشكّلن خط الدفاع الأول عن الأمن الغذائي في البلاد، ورغم ذلك، يتم تجاهلهن في السياسات والموازنات.

وإن دعم نساء مثل أم مازن ليس عملاً خيرياً أو ترفاً تنموياً، بل هو ضرورة استراتيجية لضمان استمرارية الحياة في الريف السوري، ومنع الهجرة والنزوح وتفكك البنية الاجتماعية. نحتاج إلى خطط حقيقية، تمويل مباشر، بنى تحتية زراعية، وأسواق عادلة، ومشاريع تنموية موجهة للمرأة الريفية، تُبنى بالتعاون معها، لا من فوق رأسها.

تختم أم مازن كلامها بكلمات تختصر الحكاية كلها: «الأرض مثل الأم... لا تتركنا، لكنها مريضة ومتعبة. ونحن أيضًا متعبات. نحتاج من يسندنا، لا من يعطنا فقط.»

النساء في دمشق والجنوب السوري يحيين تقاليد دبس العنب.. حكاية صبر ومذاق وحنين

دمشق/ مرجانة إسماعيل

وسط حرارة تموز ولهيب الأوضاع الاقتصادية الخانقة، تتجه أنظار الكثير من العائلات الدمشقية والجنوبية نحو حكاية أخرى تنبض بالحياة، رائحتها تملأ الأجواء ونكهتها تلامس الذاكرة، إنها حكاية دبس العنب المغلي، الذي لا يزال يُحضّر في كثير من البيوت بأيادي النساء، اللواتي لم تتوقف أدوارهن عند حدّ إدارة الأسرة، بل تجاوزنه إلى إحياء تراث غذائي يهدده النسيان.

في دمشق وأريافها، كما في محافظتي السويداء ودرعا، تحوّلت صناعة دبس العنب من تقليد موسمي إلى طقس سنوي متوارث، تقوده النساء بخبرة وصبر. «منذ نعومة أظافري وأنا أراقب أمي وهي تقلب دبس العنب على نار الحطب»، تقول أم خالد، (٥٢ عاماً)، من سكان حي الزاهرة في دمشق، وتضيف: «اليوم أُعلّم بناتي كيف نصنعه، لأنه ليس مجرد منتج غذائي، بل هو ذاكرة وهوية».

نساء العاصمة يَدنَ إلى مواقد الحطب

مع تراجع توفر الغاز وارتفاع تكاليفه، وجدت نساء دمشق أنفسهن مضطرات للعودة إلى الطرق القديمة في الطهي، خاصة عند إعداد المؤونة الشتوية ومنها دبس العنب. تقول أم خالد: «عدنا إلى الحطب لأن الغاز لم يعد متوفراً، وتحضير الدبس يحتاج وقتاً طويلاً على النار، والحطب رغم صعوبته أوفر وأقرب لما كنا عليه زمان».

وفي بساتين داريا وقدسيا وحرستا، ورغم كل ما مر بها من تدمير وتهجير، لا تزال بعض العائلات، خصوصاً من عادوا إلى منازلهم، يعيدون إحياء طقس دبس العنب، حيث تخرج النساء مع أطفالهن إلى الأراضي القريبة، يجمعن العنب ويبدأن عملية العصر اليدوي ثم الطهي، وسط أغانٍ شعبية وأجواء تعاونية تعكس موروثاً غنياً.

دور النساء.. من التقاليد إلى اقتصاد الأسرة

في ظل الغلاء المعيشي وغياب الوظائف، تحوّلت صناعة دبس العنب إلى مصدر دخل إضافي، وإن كان متواضعاً. النساء، وخاصة في ريف دمشق والجنوب، أصبحن يلجأن إلى إنتاج كميات تفوق احتياج المنزل، ويقمن ببيع الفائض في الأسواق أو عبر المعارف والجيران.

فاطمة حسين، مزارعة من عرمان، تؤكد أن «الكثير من النساء أصبحن يعتمدن على إنتاج الدبس منزلياً وبيعه لتأمين احتياجات أسرهن، لا سيما مع ندرة فرص العمل في القرى والبلدات النائية».

ورغم التكاليف المرتفعة، لا تزال النساء يصمّمن على الاستمرار، حيث بلغ سعر ليتر المازوت الحر أكثر من ٦ آلاف ليرة، في حين تتطلب صناعة كمية صغيرة من الدبس ساعات من الغلي، بالإضافة إلى أجور العصر التي تضاعفت مؤخراً.

بين الماضي والحاضر.. معاناة وصمود

تقول رجاء عليوي، من ريف درعا الغربي، إن صناعة الدبس في الجنوب ليست ترفاً موسمياً، بل وسيلة للتغلب على غلاء الأسعار وسوء جودة المنتجات التجارية. وتوضح أن «دبس العنب المنزلي لا يقارن بما يُباع في الأسواق، من حيث النكهة والنظافة وحتى القيمة الغذائية».

وتشرح رجاء أن العنب في درعا يحتاج لإضافة السكر لتحسين مذاقه أثناء صناعة الدبس، ما يشكل عبئاً إضافياً في ظل ارتفاع سعر السكر. لذلك تلجأ العديد من العائلات لشراء عنب السويداء المعروف بحلاوته الطبيعية، لتوفير السكر في التحضير.

وبالرغم من جهود النساء، تبقى صناعة دبس العنب معرّضة لصعوبات عديدة، أبرزها ضعف القدرة الشرائية وغياب الدعم الحكومي. تقول إحدى النساء المشاركات في هذه الصناعة: «نُنتج الدبس بكميات جيدة، لكن أين نبيعه؟ في دمشق، الوضع صعب جداً، والناس بالكاد يشترون الأساسيات».

وتشير التقديرات الرسمية إلى أن صناعة الدبس في السويداء تستحوذ على نحو ١٤٪ من إنتاج العنب في المحافظة، إلا أن ضعف التسويق وعدم وجود آليات تصدير فعالة، يجعل المردود الاقتصادي لا يوازي الجهد المبذول.

تراثٌ نسائي لا ينكسر

بين ألسنة اللهب ورائحة العنب المتبخر، تُعيد النساء في دمشق والجنوب السوري كتابة فصول من التاريخ. لا تقتصر مساهمتهن على الحفظ، بل على الإبداع والإنتاج وتحقيق الاستمرارية.

فرغم كل التحديات، فإن صناعة دبس العنب تبقى شاهدة على إصرار النساء على حماية التراث من النسيان، وعلى دورهن الحيوي في اقتصاد الأسرة والمجتمع.

ومع كل قطرة دبس تُصفّى بعناية، وكل نار تُشعل بصبر، تثبت نساء سوريا أنهن عماد الاستمرار وذاكرة الأرض.

البيوت الدمشقية القديمة.. تراث يحتضر في مواجهة الاستثمار العشوائي والنسيان

دمشق/ مرجانة إسماعيل

تتصدر البيوت الدمشقية القديمة ببنائها المتقن مزايا العمارة الدمشقية بأدق تفاصيلها التي اهتمت بكل شيء، ففي زاوية نجد بروزات معمارية تبدو كمظلة تقي من مطر الشتاء.

التنظيم العمراني في دمشق القديمة الذي استلهمته مدن بأكملها حول العالم يستدعي تطويره كإرث حضاري محلي واعتماده نموذجا بحيث يؤثر في المنازل الحديثة ويستعيد إرث الأجداد.

تشبه هذه البيوت بجدرانها وسقوفها المتلألئة القصور الخيالية، فتظهر مغطاة من كل جوانبها بالأحجار الكريمة، وإضافة إلى المرايا التزينية والتذهيب وفن الزخرفة العربية، هناك فناجين قهوة مزينة بقواعد ذهبية، وفوط مزينة لمسح الشفاه بعد الشراب تتماشى ألوانها الزاهية مع فخامة المنازل. وببساطة كان هناك كل ما يمكن أن يبهر المرء حقا".

كان ذلك جزءا مما نقلته الباحثة والمستشرقة البريطانية بربجيت كنان في كتابها "دمشق القديمة وكنوزها الدفينة" عن مذكرات للسيدة البريطانية هيستر ستانهوب تَصِفُ فيها المنازل الدمشقية أثناء جولة سياحية لها في دمشق القديمة عام ١٨١٢، وكان ذلك بعد أن طلبت السيدة الأرستقراطية من الوالي العثماني نقلها من الأحياء المسيحية إلى أحياء المسلمين لتتعرف إلى ثقافتهم وفنونهم المعمارية.

وهي واحدة من مجموعة شهادات جمعتها المستشرقة بين دفتي كتابها لتسلط الضوء على الجماليات الدفينة للمنازل الدمشقية الكامنة بطابعها المعماري الفريد والاهتمام البالغ الذي أبداه سكانها بالفنون الزخرفية المختلفة لتغدو تلك المنازل تحفا فنية قائمة بذاتها.

ولكن مع توسع مدينة دمشق مطلع القرن الـ ٢٠ وتركز الثقل الاقتصادي في الجانب الحديث منها، أخذ بعض سكان المنازل الدمشقية القديمة بالانتقال إلى الجانب الحديث، في وقت تعاظمت فيه هجرتهم مع نشوب الصراع في البلاد في عام ٢٠١٢.

وعلى الرغم من تحول معظم تلك البيوت اليوم إلى مطاعم أو مقاه أو فنادق أو مستودعات أو منازل مهجورة، وتعرّض معالمها الأثرية للأضرار نتيجة لتلك التحولات، فإنها لا تزال تحافظ على بريقها وبعض معالمها الساحرة.

قصر العظم.. وبيوت ألف ليلة وليلة

على مدى قرون شكلت باحات القصور والمنازل الدمشقية الرحبة، وأشجارها الوارفة، وقاعات استقبالها الوسيعة، وبلاطها الرخامي وغيرها من العناصر المعمارية "عامل دهشة ومحط تقدير بالغ" للكثير من السياح الذين زاروا دمشق، كما تورد المستشرقة بربجيت كنان في كتابها.

ويصفُ الكاتب والصحفي الأميركي جورج ويليام كورتيس -الذي زار دمشق عام ١٨٥٢- تلك البيوت بالقول "إن كل بيت دمشقي هو جنة قائمة بحدّ ذاتها، إنه قصر خيالي كما في الأحلام، فالمنظر يشبه قصيدة شعر مُلحنة للغناء، إن مثل هذه الديار تبعث في المخيلة حكايات ألف ليلة وليلة".

وفي جانب من جوانبه يلخص هذا التشبيه (بيوت ألف ليلة وليلة) تاريخ هذه المنازل العريقة، إذ صمد بعضها لمئات الأعوام، على الرغم من كل ما شهدته المدينة من زلازل وحرائق وغزوات، فكانت البيوت بعد كل كارثة تُبنى وتُرمم من جديد لتعود بهذا دمشق إلى بهائها المعهود.

وكثيرا ما انتقلت ملكية هذه البيوت من عائلة إلى أخرى نتيجة للحروب والتحولات السياسية التي شهدتها المدينة، فقطنها الأثرياء ومشايخ الدين والعسكر والساسة والقادة والولاة والحكام؛ كحال "قصر العظم" الذي لا يزال قائما حتى اليوم منذ أن بناه والي دمشق أسعد علي باشا العظم بين عامي ١٧٤٩ و١٧٥٠ وعاش فيه قرابة العقدين.

وقد تحوّل القصر اليوم إلى متحف للفنون والتقاليد الشعبية مفتوح لاستقبال جميع الزوار بباحاته الداخلية الضخمة وغرفه الفسيحة التي كانت تقسّم إلى التقسيمات المعمارية العثمانية التقليدية: غرفة الحرملك التي تخصّص لنساء القصر، وغرفة الخدملك المخصصة للعاملين في القصر، وقسم السلملك المخصص للزوار.

مجتمع متنوع

ولأن المجتمع الدمشقي القديم لم يعرف التمييز الطبقي، فقد كان الأغنياء يعيشون إلى جانب الفقراء في بيوت متلاصقة، كما أنه لم يعرف التمييز على أساس الدين والعقيدة، فعاش في الجزء القديم من المدينة اليهود والمسلمون والمسيحيون في أحياء متقاربة.

ومن أهم البيوت المسيحية القائمة حتى اليوم "بيت شامية"، الذي كان ملكا من أملاك عائلة التاجر المسيحي الدمشقي أنطون شامي، وقد تعرّض المنزل للتخريب ثم أعيد بناؤه عام ١٨٦٣ ثم تحوّل اليوم إلى دير ومكان للتعبد.

أما البيوت اليهودية فمن أبرزها "مكتب عنبر" الواقع في حارة اليهود الدمشقية، والذي بُني على يد يهودي ثري يدعى يوسف عنبر يُقال إنه ذهب إلى الهند خادما وعاد محملا بالألماس الثمين في طربوشه، ليبني واحدا من أكثر المنازل فخامة وبذخا في دمشق القديمة، لكن عنبر عجز فيما بعد عن تسديد الضرائب المترتبة عليه للسلطات العثمانية، فقامت الأخيرة عام ١٨٩٠ بمصادرة منزله وتحويله إلى مدرسة، واليوم تم ترميم هذا البيت ليصبح مكانا جاهزا لاستقبال الزوار والسياح.

كما أن أقدم البيوت الموجودة في دمشق اليوم تعود في تاريخ بنائها إلى القرن الـ١٨ فقط، حيث كان في دمشق قبل ذلك صروح عظيمة اشتهرت في زمنها، لكنها اندثرت اليوم كقصر "البارديس" الذي بني في العهد الأيبزنطي وكان يقدم لجميع زواره الماء، و"القصر الأخضر" الذي بناه الأمويون قرب الجامع الأموي، و"قصر الذهب" الذي بناه المماليك.

عمارة فريدة

عبر دهاليز ضيقة يصل زائر البيت الدمشقي مباشرة إلى باحة الدار حيث الشمس تنثر أشعتها، وفي كل الجهات أشجار وارفة وزهور مبتسمة، وقد يتألف البيت من باحة واحدة تتشاطرها عائلة كاملة، أو من باحتين: خارجية تسمى "السلاملك" وهي لاستقبال الضيوف، وداخلية تدعى "الحرملك" وهي لأهل الدار والنساء، أما إذا كان المنزل كبيرا فقد يضم ٣ أو ٤ باحات.

وقد تكون باحات البيوت الدمشقية فسيحة أو صغيرة، وفي كلتا الحالتين يكون الغرض منها تلطيف الجو في أيام الصيف الحارة، ويمكننا أن نجد في كل باحة قدرا يحتوي على نبات الريحان وهو النبات المفضل لدى النبي محمد صلى الله عليه وسلم، إلى جانب الأشجار التقليدية التي تزرع دائما كالكباد والليمون والنارنج والعنب الذي تمنح أوراقه الممتدة حتى الأسطح ظلا وارفا للساكن.

وترصف الباحات الدمشقية بالرخام وفق نماذج هندسية معقدة، وتضم كل باحة بين أرجائها "بحرة" لها أرضية مغطاة بالحجر ومزينة أحيانا بالفسيفساء أو مرصعة بالصدف.

وتبنى البحرة في "السلاملك" غالبا على هيئة الليوان، وهي غرفة ضخمة مغلوقة من ٣ جهات ومفتوحة بالكامل من الجهة الرابعة ناحية أرض الديار لاستقبال الهواء الرطب.

ومقابل الليوان مباشرة هناك غرفة الاستقبال تسمى "القاعة"، وهي أجمل أجزاء البيت الدمشقي، تغطى أرضيها البسط والسجاد، وفيها أرائك منخفضة تسمى "الديوان" مخصصة لجلوس الضيوف.

أما الجدران الداخلية للمنازل فهي غالبا تكون مبينة بمدامك من الحجر الأبيض والأسود، ومزينة بالزخارف النباتية، وكان المماليك هم أول من استوحى هذا الأسلوب في القرنين الـ١٤ والـ١٥، لكن حرفيي دمشق طوروا الأعمال الزخرفية فوصلوا بها حد الكمال في القرن الـ١٨.

وشاعت إلى جانب الزخارف النباتية، الرسوم والتصاوير الجدارية مطلع القرن الـ١٩، حيث بدأت المباني والمناظر الطبيعية تظهر على جدران وسقوف البيوت الدمشقية، وقد شاع كثيرا تصوير مباني مدينة "إسطنبول" والبوسفور كتعبير عن الولاء للدولة العثمانية.

كما أن هناك أيضا السقوف والجدران المغطاة بزخرف عربي كما في البيت الدمشقي المسمى "بيت نظام"، الذي فيه قاعة استقبال كاملة نُقش على سقفها وإطارات نوافذها آيات وسور كاملة من القرآن الكريم.

مطاعم ومقاه ومستودعات

حل القرن الـ٢٠ على دمشق بحداثته التي كانت بمثابة وبال على المنازل الدمشقية في المنطقة القديمة، فمع ظهور الحافلة الكهربائية الفرنسية وخطوط الهاتف وأجهزة الفونوغراف وبناء الأبنية الحديثة، بدأ الأثرياء وأبناء الطبقات الراقية في دمشق ينقلون أماكن سكناهم تباعا إلى الجزء الحديث من المدينة.

لكن يمكننا القول إنه طوال القرن الـ٢٠ ظلت هجرة السكان باتجاه دمشق الجديدة هجرة محدودة، في حين كان العقد الأخير شاهدا على تحويل العشرات من هذه البيوت إلى مقاهٍ ومطاعم وفنادق لما تشكله عمارتها وعراقتها من عامل جذب للسياح -على قلّتهم- وللزوار المحليين.

وتفاقمت لاحقا هذه الظاهرة على خلفية هجرة معظم سكان المنازل في العقد الأخير إلى خارج البلاد أو وفاة المُلاك وبيع أولادهم هذه البيوت إلى المستثمرين؛ إذ تقول أم جورج (٥٦ عاما)، من سكان حي باب شرقي الدمشقي، "أشعر اليوم بالوحدة في هذا الحي الذي أعيش فيه منذ وُلدتُ، لقد هاجر معظم الجيران فتركوا منازلهم مهملة أو باعوها لمستثمرين حوّلوها مباشرة إلى مطاعم ومقاهٍ، أما من توفاهم الله فقد باع أبناؤهم المنازل -أيضا لمستثمرين في الغالب- مباشرة وتقاسموا الأموال، وذهب كل منهم في حال سبيله".

واليوم هناك في دمشق فندق ومقهى "دار الياسمين" وهو دار عربية يعود تاريخها إلى القرن الـ١٨، وفندق آخر يسمى "بيت الوالي"، وهو من أكبر الفنادق التراثية ومؤلف من ٣ بيوت عربية مفتوحة على بعضها.

وعلى الرغم من محاولة المستثمرين الحفاظ على المعالم العمرانية المختلفة لهذه المنازل كونها جزءا من الاستثمار، فإن تحولها إلى مطاعم ومقاه وتحوّل بعضها الآخر -الأقل قيمة- إلى مستودعات للتجار الذين يخزنون فيها البضاعة ويشغلون فيها الغمال، أضرّ بهويتها التراثية والمعمارية.

ويقول علي (٣٤ عاما) -أحد المشرفين على بيت دمشقي تحوّل إلى مَعرض- للجزيرة نت "أخشى أن تحوُّل البيوت إلى مقاه ومستودعات ومطاعم يهدد المعالم الأثرية الأكثر هشاشة فيها؛ كالزخارف التي تزين الأثاث والخشب والأبواب، وحتى الحمامات التي غالبا ما يقوم المستثمرون بتغيير منافعها الأثرية إلى أخرى يمكن للزبائن استعمالها، وهو ما يعني العبث بهوية المكان والانتقاص من قيمته الأثرية".

هكذا تصبح الهوية المعمارية للمنازل الدمشقية الأثرية مهددة بالضياع نتيجة للأزمة الاقتصادية التي تشهدها البلاد وركود القطاع السياحي والهجرة المستمرة لأصحابها.

صناعة الفخار والخزف في سوريا.. تراث حضاري متجدد في ظل التحديات المعاصرة

تقرير/ بسام الحمد

تُعدُّ صناعة الفخار والخزف في سوريا من أعرق الحِرَف التقليدية التي ارتبطت بالحضارة السورية منذ آلاف السنين، وقد كانت ولا تزال انعكاسًا حقيقيًا للهوية الثقافية، والروح الإبداعية التي يتمتع بها الحرفي السوري. تعود أصول هذه الصناعة إلى ما قبل الميلاد، حيث دلّت المكتشفات الأثرية على أن المجتمعات الزراعية الأولى استخدمت الطين لصناعة أوانيها اليومية، لتتحول هذه المنتجات البسيطة لاحقًا إلى قطع فنية ذات طابع جمالي وروحي خاص. وعلى الرغم من التغيرات الجذرية التي شهدتها سوريا عبر العصور، فإن صناعة الفخار والخزف بقيت شاهدة على تاريخ البلاد، ومتأقلمة مع متطلبات العصر.

النشأة والتطور عبر العصور التاريخية

شهدت صناعة الفخار تطورًا ملحوظًا منذ العصور السحيقة، بدءًا من العصر الحجري الحديث حيث تم استخدام الطين المحلي لصناعة أدوات الطهي والتخزين. ومع نشوء حضارات بلاد الرافدين، التي امتدت إلى أجزاء من سوريا الحالية، بدأت تقنيات الحرق بالتحسن، وظهرت الأفران الأولى التي أتاحت للحرفيين إنتاج قطع أكثر دقة ومتانة. وفي الألفية الثالثة قبل الميلاد، ازدهرت صناعة الفخار في مدينة ماري وتدمر، حيث تميزت الأواني الفخارية بالنقوش الهندسية والزخارف الحيوانية والنباتية، ما يعكس الحس الفني للمجتمعات آنذاك.

خلال العصور اليونانية والرومانية، تأثرت صناعة الفخار بالتبادل الثقافي مع حوض البحر الأبيض المتوسط، فظهرت أشكال جديدة وألوان مختلفة، كما تطورت أساليب الزخرفة. أما في العهد الإسلامي، وخاصة في العصرين الأموي والعباسي، فقد بلغت هذه الصناعة ذروتها، وتم إدخال تقنيات التزجيج والطلاء المعدني، ما أضفى بُعدًا جماليًا إضافيًا على القطع الفخارية، خصوصًا في المدن الكبرى مثل دمشق، وحلب، والرقة.

العصر الذهبي للفخار والخزف في العهد الفاطمي

تميّز العصر الفاطمي بقفزة نوعية في فنون الخزف، حيث استخدمت الألوان الزاهية وتقنيات الحفر والتذهيب، إلى جانب التأثيرات الفارسية والمغولية التي امتزجت بالطابع السوري الأصيل. ولعل أكثر ما ميز هذه الفترة هو ظهور الخزف القيشاني والخزف الدمشقي، اللذان حافظا على حضورهما حتى يومنا هذا. أصبحت هذه المنتجات تحفًا تزيينية وأدوات منزلية راقية، وتم تصديرها إلى العديد من الدول، مما جعل سوريا في تلك المرحلة مركزًا صناعيًا وثقافيًا رئيسيًا في منطقة الشرق الأوسط.

أنواع الخزف السوري: القيشاني والدمشقي وتنوعه الجغرافي

تُعتبر أنواع الخزف السوري تجسيدًا للتنوع الثقافي والجغرافي في البلاد، حيث يمتاز كل نوع بطابعه الفني المميز. الخزف القيشاني، الذي اشتُهر به حي القيمرية في دمشق القديمة، يتميز برسوماته الهندسية والنباتية المعقدة، وألوانه الزرقاء والخضراء التي تطغى على تصميماته. يُستخدم القيشاني عادة في زخرفة الجدران الداخلية للمساجد والقصور، ويُعدّ عنصرًا مهمًا في العمارة الدمشقية.

في المقابل، يُعرف الخزف الدمشقي بجمال نقوشه التصويرية التي تعكس مظاهر الحياة اليومية، والطبيعة السورية، والعادات الاجتماعية. يُصنّع هذا النوع يدويًا باستخدام طين محلي ناعم يُشكّل

الزينة

تبدأ صناعة الفخار من المادة الأساسية وهي الطين، الذي يُستخرج من مناطق محددة مثل غوطة دمشق وسهل الغاب، حيث يتمتع هذا الطين بخصائص مثالية للتشكيل. تختلف أنواع الطين المستخدم باختلاف نسبة الأكاسيد المعدنية فيه، مما يحدد لون وجودة المنتج النهائي. يُضاف إلى الطين الماء بنسبة معينة لتكوين معجون يُمكن تشكيله.

تتعدد تقنيات التشكيل، أبرزها العجلة اليدوية والتشكيل اليدوي الحر. بعد الانتهاء من التشكيل، تُترك القطع لتجف، ثم تُحرق في أفران تقليدية تصل حرارتها إلى أكثر من ٨٠٠ درجة مئوية. يُمكن بعد ذلك طلاء القطع بطبقة من الزجاج السائل (التزجيج)، الذي يُضفي لمعانًا وحماية للسطح الخارجي. تستغرق هذه العمليات وقتًا وجهدًا، ما يعكس مدى الإتقان الذي تتطلبه كل قطعة فخارية.

تطور الأفران والتقنيات في العصر الحديث

شهدت العقود الأخيرة تطورًا ملحوظًا في أدوات وتقنيات صناعة الفخار، حيث بدأت الأفران الكهربائية تُستخدم بدلاً من الأفران الترابية التقليدية. هذا التحول أتاح للحرفيين تحكمًا أدق في درجة الحرارة، وبالتالي تقليل نسبة العيوب الناتجة عن الحرق. كما أدخلت أساليب زخرفية حديثة، منها الطباعة الرقمية والرش اللوني، دون أن يُفقد ذلك القطعة طابعها التقليدي.

رغم هذا التطور، لا يزال الكثير من الحرفيين يفضلون استخدام الأساليب اليدوية حفاظًا على الأصالة، خصوصًا أن السوق العالمي بات يُقدّر المنتجات اليدوية التقليدية التي تعكس روح المكان وصوت الماضي.

الفخار كعنصر ثقافي ومجتمعي في سوريا

لا يمكن فهم صناعة الفخار في سوريا دون التطرق إلى بعدها الثقافي والاجتماعي. فقد ارتبطت هذه الحرفة بمناسبات وطقوس اجتماعية، مثل الأعراس والمواسم الزراعية. كما أن النساء في بعض القرى السورية كن يقمن بصنع الأواني البسيطة لاستخدامها في المنازل، ما أضفى طابعًا عائليًا على الحرفة. ومع مرور الزمن، أصبحت هذه الصناعة وسيلة للتعبير الفني، حيث زُيّنت العديد من القطع برسومات تدل على الفلكلور المحلي والحكايات الشعبية.

التحديات المعاصرة: النزاع وتأثيره على الحرف التقليدية

عانت صناعة الفخار والخزف في سوريا كثيرًا خلال السنوات الماضية بسبب الأزمة المستمرة، حيث أدى النزوح والدمار إلى تراجع عدد الورش العاملة، وتدمير البنية التحتية للصناعات الحرفية. كما تراجعت القدرة على الوصول إلى المواد الخام والأفران، بالإضافة إلى ضعف التسويق الداخلي والخارجي، ما أدى إلى تدهور في المستوى الإنتاجي.

غير أن هذه التحديات لم توقف جهود الحرفيين والمنظمات الثقافية التي بدأت ببرامج دعم لإعادة إحياء الحرف التقليدية، عبر التدريب المهني وفتح الأسواق الإلكترونية، ما ساهم جزئيًا في استعادة الأمل باستمرار هذه الحرفة.

فرص المستقبل: بين الحفاظ على التراث وتحديث الإنتاج

تشكل صناعة الفخار في سوريا اليوم فرصة لإعادة البناء الثقافي والاقتصادي. فإحياء هذه الحرفة لا يسهم فقط في حماية التراث، بل يفتح آفاقًا جديدة للرزق وتحفيز السياحة الثقافية. يمكن استثمار القدرات الفنية الكبيرة لدى الحرفيين السوريين من خلال دعم مؤسساتي فعّال، وتطوير برامج تعليمية في معاهد الفنون الجميلة، وتشجيع التعاون مع الأسواق العالمية المهتمة بالمنتجات التراثية.

ختامًا، تظل صناعة الفخار والخزف في سوريا واحدة من أصدق تعبيرات الهوية الحضارية التي صمدت رغم كل الظروف. إنها ليست مجرد مهنة، بل سردية حضارية تروي قصة وطن عبر الطين والنار، الحرفة والإبداع، التراث والتجدد.

سحب الفريق التفاوضي الأميركي من الدوحة.. مناورة أم تمهيد للتصعيد

أعلن مبعوث الرئيس الأميركي إلى الشرق الأوسط سحب فريق بلاده التفاوضي من الدوحة، بعد الرد الذي قدمته حركة حماس بشأن مقترح وقف إطلاق النار في قطاع غزة.

وقال في منشور على منصة إكس «قررنا إعادة فريقنا التفاوضي من الدوحة لإجراء مشاورات، بعد الرد الأخير من حماس، الذي يظهر بوضوح عدم رغبتها في التوصل إلى وقف لإطلاق النار في غزة»، وأشارَ إلى أن موقف الحركة يعكس «غياب الجدية في إنهاء النزاع».

وأضاف ستيف ويتكوف أن واشنطن ستبدأ «بدراسة خيارات بديلة لإعادة الرهائن إلى ديارهم»، وأعرب عن أسفه لما وصفه بالسلوك الأناني من جانب حماس.

واعتبر الباحث الفلسطيني سعيد زياد أن هذه التصريحات تعكس نوايا مبيتة، تتجاوز الضغط السياسي إلى تهديد واضح بإعادة التصعيد العسكري.

وأشار إلى أن واشنطن قد تمهّد، عبر هذا الانسحاب، إلى سيناريوهات أكثر حدة تشمل عمليات اغتيال أو اجتياحات محدودة داخل غزة للضغط على حماس وإضعاف موقفها التفاوضي.

وقال إن هناك خشية من «موجة ضغط غير مسبوقة في الأيام المقبلة، لا تقتصر على الجانب الإعلامي أو الدبلوماسي، بل قد تتوسع إلى الجانب العملياتي».

حماس تستغرب

استهجنت حركة حماس تصريحات المبعوث الأميركي ستيف ويتكوف السلبية تجاه موقف الحركة، في وقت عبر فيه الوسطاء عن ترحيبهم وارتياحهم لهذا الموقف البناء والإيجابي، الذي يفتح الباب أمام التوصّل إلى اتفاق شامل».

ووصفت الحركة تصريحات ويتكوف بأنها «سلبية ومفاجئة»، وأكدت أنها قدمت موقفاً إيجابياً ومرناً بعد مشاورات موسعة مع الفصائل والدول الوسيطة.

وقالت إنها تعاملت منذ بداية المسار التفاوضي «بكل مسؤولية وطنية ومرونة عالية في مختلف الملفات، وحرصت على التوصّل إلى اتفاق يوقف العدوان وينهي معاناة شعبنا في قطاع غزة».

وأكدت الحركة حرصها على استكمال المفاوضات، والانخراط فيها بما يساهم في تذليل العقبات والتوصل إلى اتفاق دائم لوقف إطلاق النار.

وأضافت في بيان «قدمت الحركة ردها الأخير بعد مشاورات موسّعة مع الفصائل الفلسطينية والوسطاء والدول الصديقة، وتعاطت بإيجابية مع جميع الملاحظات التي تلقتها، بما يعكس التزاماً صادقًا بإنجاح جهود الوسطاء، والتفاعل البناء مع كل المبادرات المقدمة».

تقليص الفجوات

قال مصدر سياسي إسرائيلي مطلع «لم يحدث أي انهيار في مفاوضات الدوحة، بل وصلنا إلى مرحلة تتطلب العودة إلى التشاور».

واعتبر رد حركة حماس على مقترح الوسطاء غير كاف لتحقيق تقدم في مفاوضات وقف إطلاق النار وإطلاق سراح الأسرى.

وأضاف «قمنا بدراسة معمقة للرد وأجرينا مشاورات موسعة مع الأطراف المعنية، بما في ذلك رئيس الوزراء، وقررنا العودة إلى إسرائيل لمواصلة دراسة كيفية تقليص فجوات المفاوضات».

وأشار إلى أن الفجوات ما تزال قائمة رغم تحقيق تقدم جزئي في الأيام الأولى للمفاوضات.

وحول أبرز النقاط العالقة، قال المصدر «هناك قضايا رئيسية وهي المساعدات الإنسانية والية إيصالها، وإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي، وتحديد مناطق الانسحاب وعمقها لضمان أمن إسرائيل، والضمانات والترتيبات التنفيذية للاتفاق، التي لم يتم التوصل بشأنها إلى صيغة نهائية، وسبل إطلاق السجناء، وهي أحد أكبر العقبات».

ونقلت هيئة البث الإسرائيلية عن مصدر سياسي قوله «إن المفاوضات بشأن غزة لم تنهر»، ولفت إلى أن الوفد الإسرائيلي سيعود إلى قطر عندما تكون الفرصة سانحة للتوصل إلى اتفاق.

مناورة أم تمهيد للتصعيد

في ظل الغموض الذي يكتنف مستقبل مفاوضات وقف إطلاق النار في غزة، أثار انسحاب الوفد الأميركي من المحادثات غير المباشرة جدلاً واسعاً حول دلالاته، واعتبره بعض المراقبين خطوة للضغط على حركة حماس، في حين اعتبره آخرون تحوّلا في الاستراتيجية الأميركية ربما ينذر بتصعيد وشيك.

وذكر الباحث الأميركي كينيث كاتزمان، أن قرار إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب بإعادة فريقها التفاوضي من الدوحة لا يعكس بالضرورة انسحاباً نهائياً، بل يندرج ضمن مناورات محسوبة للضغط على حركة حماس كي تتجاوب مع الطرح الأميركي الإسرائيلي.

ولفت إلى أن الثناء الذي سبق أن وجّهته واشنطن للحركة لم يكن سوى جزء من لعبة تكتيكية معتادة في سياسات الولايات المتحدة الخارجية.

وجاء هذا التحول في الخطاب الأميركي بعد تصريحات الرئيس ترامب التي اتهم فيها حماس بعدم الرغبة في الاتفاق، وإشارته إلى أن الحركة «تدرك ما سيحدث بعد استعادة الرهائن»، في إشارة إلى فقدانها أوراق التفاوض.

وقال إن «حماس تريد أن تموت»، مما أثار استغراب أوساط فلسطينية اعتبرته تهديداً صريحاً.

ماكرون في اتصال مع الشرع.. تجنب العنف.. ضرورة والمحاسبة مطلوبة

أكد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، خلال اتصال هاتفي مع رئيس الحكومة السورية الانتقالية أحمد الشرع، على ضرورة تجنّب تكرار العنف في سوريا وحماية المدنيين، مشيراً إلى هشاشة المرحلة الانتقالية ووجوب المضي قدماً في حوار وطني شامل.

وقال ماكرون، في بيان نشره عبر حسابه في منصة «إكس»، إن أعمال العنف الأخيرة في سوريا «تذكّر بالهشاشة الشديدة التي تمرّ بها المرحلة الانتقالية»، مضيفاً: «يجب حماية السكان المدنيين، ومن الضروري تجنب تكرار حلقات العنف ومحاسبة المسؤولين عنها، على أن تتم ملاحقات قانونية بناءً على التقرير الذي قدمته اللجنة المستقلة، لاسيما حول أحداث العنف على الساحل».

وأشاد ماكرون بوقف إطلاق النار في محافظة السويداء، واعتبره «إشارة إيجابية»، مؤكداً أن الحوار الهادئ بات ضرورياً لتحقيق هدف توحيد سوريا ضمن إطار وطني، يضمن الحكم الرشيد واحترام حقوق جميع المواطنين.

وشدد الرئيس الفرنسي على أهمية التوصّل إلى حلّ سياسي بالتعاون مع الفاعلين المحليين، وأوضح أن «من الأساسي أن تتقدم المفاوضات بين قوات سوريا الديمقراطية والحكومة السورية الانتقالية بحسن نية». ولفت إلى أن المناقشات الثلاثية الأخيرة «سمحت بتحديد خطوات عملية للمضي قدماً في هذا المسار».

وفي السياق الإقليمي، أكد ماكرون دعم بلاده لسيادة سوريا ووحدة أراضيها، مشيراً إلى أن «استقرار سوريا يمثل ضرورة إقليمية وأولوية إنسانية»، كما أعرب عن دعم باريس للتعاون في استقرار الحدود السورية–اللبنانية. كما تطرّق الاتصال إلى المحادثات السورية–الإسرائيلية، في ظل التوترات المستجدة جنوب البلاد.

من جانبها، قالت الحكومة السورية الانتقالية في بيان، إن الشرع وماكرون شدّدا على أهمية وحدة سوريا، وأدانا التصعيد الإسرائيلي في الجنوب، كما بحثا سبل دعم مرحلة إعادة الإعمار والاستثمار.

وأضاف البيان أن ماكرون أبدى استعداد فرنسا لدعم سوريا في جهود إعادة الإعمار، وحثّ القطاع الخاص الفرنسي على العودة إلى السوق السورية. وأشاد بالتزام الحكومة الانتقالية في مكافحة الإرهاب، معتبراً أن التعاون الثنائي في هذا المجال ضرورة إقليمية وأمنية.

وفي تعليق على الوضع في محافظة السويداء، قال الشرع إن «ما يجري هو نتيجة مباشرة لفوضى أمنية تقودها مجموعات مسلحة خارجة عن القانون»، مؤكداً أن الحكومة السورية الانتقالية «لن تسمح باستمرار الوضع الراهن وستتحمل مسؤولياتها الكاملة في فرض الأمن».

يُذكر أن السويداء شهدت، خلال الأسبوع الماضي، مواجهات عنيفة بين مسلحين دروز وعشائر بدوية وقوات حكومية، تخللتها غارات جوية إسرائيلية، قبل أن يتم التوصل إلى وقف لإطلاق النار بوساطة أمريكية في ١٣ تموز.

وقد أعلنت وزارة الدفاع في الحكومة السورية الانتقالية عن تشكيل لجنة خاصة لمتابعة الانتهاكات التي وقعت في المحافظة، وأكد وزير الدفاع مرهف أبو قصرة أنه «لن يتم التسامح مع أي من مرتكبي الانتهاكات، حتى لو كان منتسباً لوزارة الدفاع».

حمص بين التعايش وخطاب الكراهية.. هل ينهار جسر المودة؟

حمص/ بسام الحمد

تعرف مدينة حمص، تاريخياً بتنوعها الطائفي والثقافي، ولكن مؤخراً أصبح خطاب الكراهية يتسلل شيئاً فشيئاً إلى النسيج الاجتماعي، مهدداً بتمزيق علاقات التعايش التي دامت لعقود. كانت المدينة، التي تضم مسيحيين ومسلمين من مختلف المذاهب، نموذجاً للتعايش السلمي، حيث عاش أبناؤها جنباً إلى جنب في انسجام، يتشاركون الأفراح والأتراح، ويزورون بعضهم في المناسبات الدينية والاجتماعية. لكن في السنوات الأخيرة، بدأت تظهر مؤشرات مقلقة على تصاعد خطاب الكراهية، سواء عبر وسائل التواصل الاجتماعي، أو في الأحاديث اليومية، أو حتى في بعض الخطابات السياسية والدينية، مما يهدد بزعزعة الاستقرار الاجتماعي في المدينة.

أحد أبرز مظاهر هذا الخطاب هو انتشار التعميمات والصور النمطية السلبية عن بعض الطوائف، حيث يتم اتهام فئة كاملة بجرائم أو سلوكيات فردية، مثلاً، أصبح من الشائع سماع عبارات مثل «كل أبناء هذه الطائفة كذا...» أو «هم دائماً يفعلون كذا...»، مما يعمق الفجوة بين المكونات الاجتماعية. هذه التعميمات لا تأتي من فراغ، بل هي نتاج سنوات من التوتر السياسي والأزمات التي مرت بها البلاد، والتي استُغلت لزرع بذور الفرقة بين الناس. كما أن بعض وسائل الإعلام المحلية والعالمية ساهمت، عن قصد أو غير قصد، في تعزيز هذه الصور النمطية عبر التركيز على الجوانب السلبية واختزال الهوية الطائفية في أحداث عنف معزولة.

وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت ساحة خصبة لانتشار خطاب الكراهية في حمص، حيث تنتشر الصفحات والمنشورات التي تروج لأفكار طائفية تحت غطاء «الرأي الحر». بعض هذه المنشورات يحوي إهانات مباشرة أو تلميحات مسيئة، بينما يلجأ آخرون إلى السخرية من العبادات أو الطقوس الدينية للآخرين. الخطير في الأمر أن الكثير من هذه المنشورات يكتبها أشخاص متخفون بأسماء مستعارة، مما يزيد من جرأتهم على القذف دون خوف من المساءلة. كما أن بعض التعليقات تحت الأخبار المحلية تتحول إلى سجالات طائفية، حتى عندما يكون الخبر نفسه لا علاقة له بالهوية الدينية أو المذهبية.

لا يقتصر الأمر على العالم الافتراضي، بل بدأ يظهر في الحياة اليومية أيضاً. ففي بعض الأحيان، تتحول النزاعات الفردية العادية، مثل الخلافات بين الجيران أو المشاكل التجارية، إلى نزاعات طائفية بسبب محاولة بعض الأطراف استغلال الانتماء الديني أو المذهبي لتأجيج الصراع. حتى في أماكن العمل أو الجامعات، أصبح بعض الناس يحجمون عن التعامل مع زملائهم من طوائف أخرى خوفاً من «الاختلاط» أو بسبب الشكوك المتبادلة. هذه الحواجز النفسية، وإن بدت بسيطة، إلا أنها تتراكم مع الوقت لتصبح جدراناً عازلة بين أبناء المدينة الواحدة.

أما على المستوى السياسي، فإن بعض الخطابات تبالغ في التركيز على الهوية الطائفية كمعيار للولاء أو البراءة، مما يعمق الانقسام. فبدلاً من الحديث عن المواطنة والحقوق المتساوية، يتم تصوير بعض الطوائف على أنها «أكثر وطنية» من غيرها، أو العكس. هذا النوع من الخطاب لا يخدم إلا أصحاب الأجندات الخارجية الذين يريدون إضعاف النسيج الاجتماعي، كما أنه يضعف الثقة بين المواطنين والدولة، حيث يشعر البعض بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية بسبب انتمائهم الديني أو المذهبي.

لكن رغم هذا التشاؤم، فإن حمص ما زالت تحتفظ بأمل التعايش. فالكثير من أبنائها، خاصة من كبار السن، ما زالوا يحملون ذكريات جميلة عن العيش المشترك ويرفضون هذا الخطاب المسموم. هناك مبادرات فردية وجماعية تحاول جسر الهوة، مثل اللقاءات بين الشباب من مختلف الطوائف، أو الحملات التي تنظمها بعض الجمعيات للتصدي للخطاب الطائفي. كما أن بعض رجال الدين من مختلف المذاهب بدأوا يتحدثون علناً ضد خطاب الكراهية، مؤكدين على قيم التسامح التي تدعو إليها جميع الأديان.

إن مواجهة خطاب الكراهية في حمص تتطلب جهوداً متعددة المستويات. أولاً، يجب تطبيق القوانين التي تجرم التحريض الطائفي، سواء في الفضاء الافتراضي أو الواقعي. ثانياً، يحتاج الإعلام المحلي إلى تبني خطاب يعزز الوحدة الوطنية بدلاً من التركيز على الاختلافات. ثالثاً، يجب دعم منظمات المجتمع المدني التي تعمل على تعزيز الحوار بين الطوائف. والأهم من ذلك، أن يعي كل مواطن في حمص أن خطاب الكراهية هو سلاح مدمر لا يبني وطناً، بل يهدم الذكريات الجميلة التي صنعها الأجداد على مدى عقود. مدينة مثل حمص، التي عانت من الحرب والدمار، لا تحتاج إلى مزيد من الانقسام، بل تحتاج إلى جسر يصل ما انقطع، وإلى لغة توحد ما تفرق.

قيود أوروبية وأمريكية تفرض تحديات على الأجهزة الطبية في الساحل السوري

تقرير/ ا- ن

لا تزال القيود المفروضة على استيراد الأجهزة الطبية التي تنتجها الشركات الأوروبية والأمريكية تُلقي بظلالها الثقيلة على المشافي الخاصة والمراكز الطبية في محافظتي طرطوس واللاذقية، وسط استمرار قرار المنع الذي يحرم جميع المراكز الطبية في الساحل السوري من المشاركة في مناقصات الأجهزة الطبية من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

ما يثير الحيرة في هذا القرار الأوروبي والأمريكي، استمراره في توقيته الحساس، إذ يأتي في ظل تراجع وتدهور غير مسبوق في صناعة الأدوية والأجهزة الطبية في سوريا.

من حيث نوعية المنتجات، سجلت واردات المعدات الطبية المتطورة القادمة من الاتحاد الأوروبي انخفاضاً كبيراً، على سبيل المثال، انخفضت واردات المناظير الداخلية بنسبة ٣٠٠٪، كما أن أجهزة التصوير الطبية المتقدمة مثل أجهزة الرنين المغناطيسي بقوة ٧,٠ تسلا، وأجهزة التصوير الطبقي المحوري ذات الـ٦٤٠ شريحة، باتت في معظمها معطلة وغير صالحة للاستخدام، فيما ارتفعت أسعارها في السوق السوداء بشكل ملحوظ.

وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي لا يزال المصدر الأكبر لواردات الأجهزة الطبية في سوريا، إلا أن التوجه المتزايد نحو التوطين والتصنيع المحلي أو الاعتماد على معدات صينية بدأ يضغط على العلامات الغربية في السوق المحلية.

وتظهر المؤشرات انخفاضاً في أعمال شركات كبرى مثل «سيمنز» في مجال التصوير الطبي بنسبة ٧٪، فيما شهدت شركات أخرى تراجعاً ملحوظاً في مبيعاتها نتيجة لتراجع الإيرادات وحصصها السوقية بسبب المنافسة المحلية المتزايدة.

وقد أسست معظم العلامات الغربية الكبرى في مجال التصوير الطبي قواعد بحث وإنتاج وتركيب في سوريا (دمشق، حلب، اللاذقية)، إلا أن هذه القواعد لم تتمكن من مواجهة التحديات التي فرضتها المنافسة المتزايدة، خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية والقيود الدولية.

وشهدت السنوات الماضية تطوراً ملحوظاً في تصنيع المعدات الطبية محلياً، إذ أدت هذه الخطوة إلى خفض تكاليف التشغيل للمؤسسات الصحية، مما دفع العديد من المشافي والمراكز الطبية إلى الاعتماد على المعدات المحلية.

مثلاً، قامت إحدى الشركات المحلية بتطوير جهاز التصوير الطبقي المحوري (CT) من ١٢٨ شريحة إلى ٣٢٠ شريحة خلال عامين فقط، بينما استغرق الأمر ما بين ٦ إلى ٨ سنوات لتطوير مثل هذه الأجهزة في الشركات الوطنية الأخرى. كما طورت إحدى الشركات مشرط الموجات فوق الصوتية من قطر ٥ ملم إلى ٧ ملم خلال ٤ سنوات.

كما شهد القطاع الطبي تحولاً كبيراً في مجال جراحات القلب، حيث كان المريض يخضع في السابق لجراحة قلب مفتوح تتطلب إيقاف القلب وربطه بجهاز الدورة الدموية الصناعي، مما يعرضه لمخاطر كبيرة. أما اليوم، فبات بالإمكان استبدال صمامات القلب عبر تدخل طفيف باستخدام أجهزة محلية الصنع من خلال شق صغير في شريان الفخذ فقط، وهو ما يُعد إنجازاً طبياً وتقنياً كبيراً.

ورغم التقدم في الإنتاج المحلي، ما زالت هناك فجوة كبيرة في بعض الأجهزة المتقدمة مثل أجهزة مطياف الكتلة، حيث لم تتجاوز نسبة الأجهزة المحلية في المناقصات ٢٠٪ من حيث القيمة والعدد.

وتتميز الأجهزة المحلية المستخدمة بفترات تشغيل أقصر وسرعة استجابة أقل للصيانة مقارنة بالأجهزة الأجنبية، لكنها تتميز بتكلفة استخدام يومية أقل، وتُضاف إليها وظائف تدعم الطب التقليدي، مثل تحليل الصور لتحديد مشاكل طبية تقليدية، إلى جانب دمج تقنيات الجيل الخامس للاتصالات التي تدعم الاستشارات الطبية عن بعد.

وتتجه بعض المشاريع الوطنية حالياً إلى تحويل الإنجازات البحثية في مجالات الطب والأجهزة الطبية إلى منتجات عملية تُحدث اختراقات حقيقية في التشخيص والعلاج، مشابهة لتأثير أشعة إكس في بداياتها.

تشمل الخطط إنشاء مراكز طبية وطنية شاملة في مناطق مختلفة من البلاد، تتميز بقدرات تشخيصية وعلاجية عالية المستوى، ودعم جهود الابتكار في مجالات متقدمة مثل أجهزة طب أمراض القلب.

حرائق تلتهم آمال النحالين في حمص.. موسم ضعيف وخسائر فادحة في قطاع العسل

حمص/ بسام الحمد

شكلت الحرائق التي اندلعت مؤخراً في عدة محافظات سورية، وخاصة في المناطق الساحلية، ضربة قاسية لقطاع تربية النحل وإنتاج العسل في محافظة حمص، حيث أتت النيران على آلاف الدونمات من الغطاء النباتي والمراعي، مما حرم مئات النحالين من المصدر الأساسي لغذاء نحلهم. وجد النحالون أنفسهم أمام تحديات كبيرة تشمل الجفاف الحاد، وانعدام شبه كامل للموسم الإنتاجي، وارتفاع تكاليف نقل الخلايا بين المحافظات، بالإضافة إلى تكاليف استئجار الأراضي وشراء الأدوية الوقائية ومواد التغذية.

عانى النحالون في حمص وسوريا عموماً خلال السنوات الماضية من تحديات متعددة، منها الظروف الأمنية الصعبة، والإتاوات المفروضة سابقاً عند الحواجز، إضافة إلى التغيرات المناخية مثل موجات الصقيع والجفاف والحرائق. ورغم بعض التعافي الذي شهده القطاع في السنوات الأخيرة مع زيادة أعداد خلايا النحل، إلا أن الظروف المناخية القاسية والحرائق الأخيرة أدت إلى تراجع كبير في الإنتاج.

يؤكد الخبير في الإنتاج الحيواني وعضو اتحاد النحالين العرب عبد الرحمن قرنفلة أن سوريا فقدت نحو ٨٥٪ من خلايا النحل مقارنة بعام ٢٠١٠، حيث كان العدد يقدر بنحو ٦٥٠ ألف خلية. وأشار إلى أن الحرائق في المنطقة الساحلية أسفرت عن خسارة ١٥-٢٠٪ من الخلايا المتبقية، بسبب تدمير النباتات والأشجار التي تشكل مصدراً حيوياً لغذاء النحل. كما ساهمت عوامل أخرى مثل تراجع المساحات المزروعة بمحاصيل مثل حبة البركة واليانسون وعباد الشمس، وارتفاع درجات الحرارة، وشح الأمطار بنسبة ٣٠٪ عن المعدل السنوي، في تدهور صحة النحل وانتشار الأمراض.

في حمص، يصف النحال تمام العلي الموسم الحالي بأنه «ضعيف جداً»، ويعزو ذلك إلى الجفاف ورش المبيدات الحشرية التي تسببت في موت أعداد كبيرة من النحل، إضافة إلى ارتفاع أسعار الأدوية والمعدات اللازمة لتربية النحل. ويشير إلى أن النحالين لم يتمكنوا من نقل خلاياهم إلى المراعي بسبب الأوضاع العامة، مما أثر سلباً على الإنتاج. كما أن الطلب على العسل في السوق المحلي تراجع بسبب الأزمات الاقتصادية، بينما لا توجد فرص حقيقية للتصدير إلى الخارج. ويتراوح سعر الكيلوغرام من العسل بين ١٠٠ و١٥٠ ألف ليرة سورية، حسب النوع والجودة.

على الصعيد العالمي، يُقدّر قيمة التلقيح الذي يقوم به النحل والحشرات الأخرى بنحو ١٥٣ مليار يورو سنوياً، حيث يعتمد نحو ٣٥٪ من الإنتاج الزراعي العالمي على الملقحات. وتشير منظمة الفاو إلى أن النحل يلعب دوراً حيوياً في تلقيح ٨٧ من أصل ١١٥ محصولاً غذائياً رئيسياً حول العالم. ومع ذلك، يواجه النحل تهديدات متزايدة بسبب التغيرات المناخية، واستخدام المبيدات، والتعدي على الموائل الطبيعية.

يدعو الخبير قرنفلة إلى وضع استراتيجية وطنية لإنقاذ قطاع تربية النحل في سوريا، تشمل تشجيع زراعة النباتات الرحيقية، وإنشاء محميات للنحل، وتقديم الدعم المالي للنحالين، وتعزيز التسويق المحلي والدولي لمنتجات العسل. كما يؤكد على أهمية مشروع إعادة تأصيل سلالة النحل السوري المقاومة للظروف المناخية الصعبة.

من جهته، يوضح المهندس أحمد دياب حيدر، مدير الشؤون الزراعية في وزارة الزراعة، أن الوزارة تعمل على تعويض النحالين المتضررين بنسبة ٢٠٪ من قيمة الخلايا وفقاً للقانون، كما تقوم بإجراءات وقائية مثل تأمين المياه والتظليل للخلايا، والكشف الدوري على النحل للوقاية من الأمراض. ويشير إلى أن مشروع إعادة تأصيل النحل السوري في اللاذقية يهدف إلى تعزيز السلالات المحلية المقاومة للجفاف، حيث بلغ إنتاج العسل في سوريا عام ٢٠٢٣ نحو ١٥٠٠ طن.

الخلط العشوائي للمبيدات... خطر يهدد البيئة وصحة الإنسان في ظل النشاط الزراعي المكثف

الرقة/ حسن الشيخ

في ظل النشاط الزراعي المتزايد خلال مواسم الزراعة في الرقة وريفها، تزداد بشكل لافت ظاهرة الخلط العشوائي للمبيدات الحشرية والعشبية من قبل بعض المزارعين، بهدف رفع فعالية الرش وتقليل التكاليف، دون الالتفات إلى الأضرار الجسيمة التي قد تنجم عن هذه الممارسات، سواء على الإنسان أو على البيئة.

وللوقوف على هذه الظاهرة وتداعياتها، التقينا بالمهندس الزراعي عبد الله الأحمد، الذي أكد في حديثه لصحيفتنا «السوري» أن الخلط غير المدروس للمبيدات «يشكل كارثة صحية وبيئية بكل المقاييس»، موضحاً أن بعض المواد الكيميائية عند خلطها قد تفقد فعاليتها أو تنتج مركبات سامة قد تتسرب إلى التربة والمياه الجوفية.

وأضاف: «للأسف كثير من المزارعين يعتمدون على خبرات شخصية أو وصفات متناقلة، دون الرجوع إلى الجهات المختصة. الخلط العشوائي لا يؤدي فقط إلى فشل المحصول، بل يمكن أن يترك آثاراً سامة في الغذاء تُستهلك لاحقاً من قبل الإنسان والحيوان».

وختم بالتأكيد على أن المشكلة ليست في المبيد نفسه، بل في طريقة استخدامه.... لأن الزراعة علم، وإذا لم تُدار بمهنية ومسؤولية، فإنها تتحول من نعمة إلى نقمة».

أما المزارع خالد المحمد، من ريف الرقة الشمالي فقد تحدث عن تجربته قائلاً: «كنا نعتقد أن خلط المبيدات يزيد من فعاليتها، لكننا لاحظنا خلال المواسم الأخيرة تراجعاً في الإنتاج وظهور أعراض مرضية غريبة على العاملين في الحقول، كالدوخة والطفح الجلدي.»

وأوضح خالد، أنه بعد زيارة بعض المهندسين الزراعيين، اكتشف أن الخلط بين مبيدات أعشاب ومبيدات حشرية كان السبب، مؤكداً أنه «لن يقدم على هذه الخطوة مرة أخرى دون استشارة مختص».

وبحسب دراسات محلية ودولية، فإن الخلط العشوائي للمبيدات قد يؤدي إلى: تسمم مباشر للعمال الزراعيين، وتلوث التربة وانخفاض خصوبتها على المدى الطوي، وكذلك انتقال المواد الكيميائية عبر السلسلة الغذائية إلى المستهلك النهائي، وقتل الكائنات النافعة في التربة، مثل الديدان والنحل.

ويدعو المختصون إلى تكثيف حملات التوعية والإرشاد الزراعي، إلى جانب تشديد الرقابة على بيع وتداول المبيدات، ومنع الخلط العشوائي دون إشراف فني. كما ناشدوا الجهات المحلية بضرورة توفير بدائل زراعية آمنة وتدريب المزارعين على الاستخدام السليم للمبيدات.

إقبال كبير على المسابح في حلب مع اشتداد درجات الحرارة

حلب/ خالد الحسين

مع ارتفاع درجات الحرارة إلى مستويات غير مسبوقة هذا الصيف، تشهد مدينة حلب إقبالاً كبيراً على المسابح، التي باتت تشكل المتنفس الأول لسكان المدينة للهروب من موجات الحر المتواصلة. في ظل غياب الأنهار وابتعاد المدينة عن الشريط الساحلي، أصبحت المسابح الخاصة والعامة وجهة رئيسية للعائلات والشباب خلال أيام العطل، حيث توفر لهم مساحة للراحة والاستجمام والهرب من درجات حرارة تجاوزت الأربعين مئوية في بعض الأيام.

في أحد المسابح الواقعة في أطراف المدينة وتحديداً في حي حلب الجديدة، كان لنا لقاء مع ثلاثة شبان اعتادوا ارتياد المسبح بشكل منتظم كل يوم عطلة، حيث تحدث عبد الرحمن، ٢٤ عاماً، قائلاً: «الجو لا يُطاق في هذه الأيام، الكهرباء تنقطع لساعات طويلة، والحر خانق، والمسبح هو المكان الوحيد الذي نجد فيه بعض الراحة. صرنا نعتبر يوم السباحة عطلة رسمية من كل الهموم». ويشاركه الرأي صديقه حسام، ٢١ عاماً، مضيفاً: «نحاول أن نأتي باكراً لنحجز مكاناً جيداً، فالأعداد تتزايد كل أسبوع. الناس من كل الأعمار يأتون، من الأطفال حتى الكبار، وكأن المسبح صار المتنزه الوحيد في المدينة».

أما الشاب الثالث، رامي، ٢٦ عاماً، فأشار إلى أن السباحة أصبحت جزءاً من روتينه الصيفي، وقال: «حتى لو لم يكن لدينا عطلة رسمية، نحاول تنسيق الوقت لنجتمع هنا. الماء البارد ينعشنا، والجو العام يخفف من الضغط النفسي. هناك نوع من الألفة بين الناس في هذه الأماكن، وكأننا أسرة واحدة تهرب من حرارة المدينة».

من جهته، أكد أبو عمر، وهو أحد أصحاب المسابح في حلب، أن الموسم الحالي يعد من أنشط المواسم التي شهدها خلال السنوات الأخيرة، مشيراً إلى أن ارتفاع درجات الحرارة لعب دوراً كبيراً في زيادة الإقبال. يقول: «في هذا الصيف، لاحظنا زيادة واضحة في عدد الزوار، خاصة في نهايات الأسبوع. الناس يبحثون عن أي وسيلة لتخفيف تأثير الطقس، والمسبح يوفر ذلك بطريقة ممتعة وآمنة. بعض العائلات تحجز أماكن مسبقاً لتضمن دخولها، وهذا لم يكن يحدث في السابق».

وأضاف أبو عمر أن موقع مدينة حلب الجغرافي يجعل من المسابح خياراً شبه وحيد في مثل هذه الظروف، موضحاً: «نحن بعيدون عن البحر، ولا توجد أنهار أو مسطحات مائية طبيعية في المدينة، لذلك تبقى المسابح هي الحل الأنسب. كثير من الأهالي يعتبرون السباحة وسيلة للترفيه وتحسين المزاج، وأحياناً للهروب من ضغط الحياة اليومية، خاصة في ظل الوضع الاقتصادي الصعب».

في ظل هذه الظروف المناخية القاسية، يبدو أن المسابح في حلب لا تقدم فقط ملاذاً من الحر، بل تؤدي أيضاً دوراً اجتماعياً ونفسياً بالغ الأهمية. إنها ليست مجرد مساحات مائية، بل أماكن تنبض بالحياة، تعيد لسكان المدينة شيئاً من التوازن في صيف طويل ومرهق.

العدالة الاجتماعية أساس النمو الاقتصادي وغيابها يفتح الباب أمام الاستبداد

انعام نيوف

عبر التاريخ، أثبتت التجارب أن تحقيق مستويات أعلى من العدالة الاجتماعية يؤدي بشكل مباشر إلى تعزيز الحريات العامة والنمو الاقتصادي المتوازن. فالمجتمعات التي استثمرت في بناء نظام تعليمي مجاني ومتطور، وتوفير خدمات صحية شاملة، وضمان حقوق العمال وتأمين الحد الأدنى اللائق من المعيشة للجميع، شهدت تمايزاً واضحاً في المشاركة السياسية ومستوى الحريات العامة. والسبب في ذلك أن الاستقرار الاجتماعي الناتج عن التوزيع العادل للثروة يخفف من دوافع السلطة لاستخدام القمع كوسيلة للسيطرة، إذ تصبح حاجتها إلى فرض سلطتها بالقوة أقل كلما كان المجتمع أكثر عدالة واستقراراً.

على النقيض من ذلك، حين تتراكم الثروات والموارد في يد قلة، يصبح من الضروري بالنسبة لهذه الفئة حماية امتيازاتها عبر أدوات قمعية، مثل تقييد حرية الصحافة، وتحجيم دور النقابات العمالية، والحد من حرية التظاهر والاحتجاج. وفي مثل هذه الظروف، تصبح الحرية مجرد غطاء لاستمرار هيمنة الطبقة المسيطرة، حيث يُسمح للناس بالتعبير عن آرائهم في نطاقات ضيقة، دون أن يكون لهذا التعبير تأثير فعلي على تغيير واقعهم المعيشي أو تحسين ظروفهم الاجتماعية.

الاستبداد نتيجة غياب العدالة

لا يمكن للأنظمة التي تعتمد على الاستغلال الاقتصادي أن تسمح بقيام نظام سياسي ديمقراطي فعلي، لهذا السبب تلجأ الأنظمة القائمة على غياب العدالة الاجتماعية إلى بناء أجهزة قمعية قوية، ليس فقط لكبح المعارضين السياسيين، بل وأيضاً لمنع أي محاولة لتغيير الواقع الاقتصادي القائم. فالاستبداد ليس مجرد وسيلة طارئة تلجأ إليها السلطة في أوقات الأزمات، بل هو جزء أساسي من بنية الأنظمة الاقتصادية غير العادلة.

فالأنظمة التي تقوم على التفاوت الطبقي الكبير لا تستطيع الاستمرار دون ضبط المجتمع بالقوة، لأن أي استرخاء في القبضة الأمنية أو فتح لمساحات الحرية يمكن أن يؤدي إلى انهيار المنظومة بأكملها. لهذا نجد أن النخب في هذه الأنظمة تعمل دائماً على إضعاف الطبقات الشعبية، سواء عبر تقليص فرص التعليم الجيد، أو تخصخصة الخدمات الأساسية، أو تشجيع ثقافة الاستهلاك والديون التي تبقي الناس تحت ضغط مستمر يمنعهم من التفكير في التغيير أو التنظيم لمواجهته.

والحرية السياسية والعدالة الاجتماعية مترابطتان. فإذا فُرضت قيود على العدالة الاجتماعية، فلا بد أن تُفرض قيود موازية على الحريات السياسية، لأن السماح بحرية حقيقية في ظل تفاوت اقتصادي حاد سيؤدي في النهاية إلى المطالبة بتغيير هذا التفاوت. ولهذا السبب، فإن كل نظام قائم على الظلم الاجتماعي يواجه دائماً خيارين إما تصحيح أوضاعه الاقتصادية لتحقيق قدر من التوازن، أو اللجوء إلى القمع لحماية النهب القائم.

ويدعي البعض أن السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية يمنح الدولة تلقائياً سلطات واسعة مما يقود إلى نظام شمولي يحد من الحريات الفردية، وهو ادعاء يقوم على افتراض أن أي تدخل حكومي هو بالضرورة شكل من أشكال القمع. غير أن هذا الافتراض يتجاهل طبيعة المجتمعات ودور أجهزة الدولة في العالم، فالحرية الحقيقية لا تتحقق بمجرد غياب التدخل الحكومي، بل تتطلب توفير الشروط المادية التي تضمن قدرة الأفراد على الاستفادة من حقوقهم.

إذا كانت الدولة توفر التعليم والصحة والإعانات الاجتماعية، فهي لا تفرض قيوداً على الحريات، بل تزيل العقبات التي تمنع الفئات المهمشة من ممارسة حريتها. وعلى العكس من ذلك، فإن غياب العدالة الاجتماعية لا يؤدي إلى مزيد من الحرية، بل إلى تعزيز الهيمنة الاقتصادية لنخبة صغيرة تمتلك الموارد وتتحكم في مصائر الناس، مما يخلق نوعاً آخر من الاستبداد، وهو استبداد السوق الذي لا يخضع لأي مساءلة ديمقراطية.

وفي مثل هذه الظروف، تصبح الحرية امتيازاً لفئة قليلة، بينما يُترك الباقون في حالة من العجز الدائم عن تقرير مصيرهم بسبب الفقر والحرمان. إن الخوف من تدخل الدولة في الاقتصاد والسياسات الاجتماعية يعكس رؤية اختزالية للدولة باعتبارها مجرد أداة قمع، دون أخذ ضرورتها الناظمة لحياة الناس ومعيشتهم بعين الاعتبار، وأنها يمكن أن تكون واحدة من أدوات تحقيق العدالة وحماية الحريات بدلاً من تقييدها.

أما الادعاء بأن سياسات العدالة الاجتماعية تؤدي إلى الشمولية، فهو ادعاء ينكر الحقيقة القائلة بأن الشمولية الحقيقية لا تأتي من فرض سياسات عادلة اجتماعياً تعيد توزيع الثروة لمصلحة الناس، بل من خلق نظام اقتصادي غير عادل يجعل الطبقات الفقيرة والمهمشة تخضع بالكامل للنخب الفاسدة.

وحين يترك السوق وحده ليقرر توزيع الثروة، فإنه لا يقود إلى الحرية، بل إلى تعميق التفاوتات، مما يدفع الدولة في النهاية إلى تبني سياسات قمعية لحماية النظام القائم ومنع أي محاولة لإصلاحه. لذلك، فإن رفض العدالة الاجتماعية بدعوى الحفاظ على الحرية الفردية ليس سوى دفاع عن حرية الأقوياء في استغلال الضعفاء.

السعودية: في سوريا ما يستحق الرهان

◄ السعودية تراهن على سوريا، ليس فقط من أجل الأرباح، بل لدعم استقرارها وإعادة بنائها بعد عقد من الحرب والدمار. هذه القصة، التي تجمع بين طموح السوريين ورؤية سعودية طموحة، هي قصة نهضة محتملة تستحق التحليل والتدقيق

المنتدى الاستثماري السعودي - السوري ٢٠٢٥ بداية قصة «نهضة»، بكل المعاني التي تحملها هذه الكلمة وإنجازات السوريين في دول الجوار وأوروبا تذكّرنا بأن الشعب السوري هو الوقود الحقيقي لهذه النهضة.

في خطوة تاريخية تؤكد أن سوريا، رغم جراحها، تستحق الرهان، وصل أكثر من ١٥٠ مستثمرًا سعوديًا، بقيادة وزير الاستثمار خالد الفالح، إلى العاصمة السورية لتوقيع ٤٧ اتفاقية بقيمة ٢٤ مليار ريال (٦,٤ مليار دولار).

الحدث لم يكن مجرد صفقات اقتصادية، بل كان بمثابة إعلان سياسي وإنساني: السعودية تراهن على سوريا، ليس فقط من أجل الأرباح، بل لدعم استقرارها وإعادة بنائها بعد عقد من الحرب والدمار. هذه القصة، التي تجمع بين طموح السوريين ورؤية سعودية طموحة، هي قصة نهضة محتملة تستحق التحليل والتدقيق.

فسوريا، التي عانت سنوات من الألم والدمار، تستعد لكتابة فصل جديد.

في صباح ٢٤ يوليو ٢٠٢٥، نبضت قاعة قصر الشعب بالتفاؤل الحذر. الاتفاقيات، التي وقّعتها الحكومة المؤقتة بقيادة أحمد الشرع، شملت قطاعات حيوية: البنية التحتية، التصنيع، الزراعة، الاتصالات، الطاقة، والأمن السيبراني. من أبرز المشاريع مصنع "فيحاء" للإسمنت الأبيض في عدرا الصناعية، بقيمة ١٠٠ مليون ريال، والذي سينتج ١٥٠٠٠٠ طن سنويًا، موفرًا ١٣٠ وظيفة مباشرة وأكثر من ١٠٠٠ وظيفة غير مباشرة. كما شملت المشاريع تطوير مطار دمشق الدولي، إنشاء أبراج سكنية وتجارية في حمص، وتأسيس بنية تحتية رقمية بقيمة ٤ مليارات ريال للأمن السيبراني. وأعلن وزير الإعلام السوري حمزة المصطفى أن هذه المشاريع ستخلق ٥٠٠٠٠ وظيفة مباشرة و١٥٠٠٠٠ وظيفة غير مباشرة، وتشكل بقعة ضوء تخترق ظلام الاقتصاد المنهك.

جاءت هذه الاستثمارات بعد سقوط نظام بشار الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤، وسعي الحكومة السورية المؤقتة لإقرار تعديلات على قانون الاستثمار في يونيو ٢٠٢٥، قدمت من خلالها حوافز ضريبية وتسهيلات إدارية. كما ساهم رفع العقوبات الأميركية والأوروبية في مايو ٢٠٢٥، بدعم من السعودية وقطر، إلى جانب سداد ديون سوريا للبنك الدولي بقيمة ١٥,٥ مليون دولار، في تعزيز الثقة بالاقتصاد السوري، ومهّد الطريق لجذب استثمارات دولية.

المنتدى ليس مجرد حدث اقتصادي، بل رسالة سياسية واضحة؛ السعودية، بقيادة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، تعتبر استقرار سوريا ركيزة أساسية لتهدئة المنطقة ومنع عودة الفوضى التي أثّرت على أمنها الإقليمي. وكما أشار خالد الفالح "المملكة وسوريا وجهان لعملة سياسية واقتصادية واحدة." هذه الرؤية، المستمدة من رؤية ٢٠٣٠، تتخطى الأهداف الربحية لتعزز نفوذ المملكة وتؤسس لاستقرار مستدام. السعودية، التي أعادت افتتاح سفارتها في دمشق بعد انقطاع دام ١٢ عامًا، تسعى لتصحيح أخطاء سابقة، حيث سمح إهمالها لسوريا بتوسع النفوذ الإيراني في ظل حكم الأسد. ومع انهيار النفوذ الإيراني في سوريا بعد سقوط بشار الأسد، تدرك السعودية أن الفراغ السياسي قد يجذب قوى إقليمية أو دولية أخرى.

تدعم السعودية الحكومة المؤقتة بقيادة أحمد الشرع، رغم التحديات السياسية، خاصة التوترات الطائفية المتعلقة بالأقليات العلوية والدروز. ويرى بعض المراقبين أن هذا الدعم محاولة لتثبيت حكم الشرع، بينما تعتبره المملكة استثمارًا في استقرار دائم. يعكس هذا النهج إستراتيجية سعودية أشمل تهدف إلى دعم دول المنطقة، مثل اليمن ولبنان ومصر وتونس، من خلال استثمارات مستدامة بدلاً من مساعدات مؤقتة تهدف إلى شراء الاستقرار الاجتماعي. على سبيل المثال، دعم اليمن بمشاريع إعادة إعمار بدلاً من مساعدات نقدية، وتمويل مشاريع البنية التحتية في مصر، يبرز تحولًا في السياسة الخليجية نحو التنمية طويلة الأمد.

قطر لرواتب موظفي القطاع العام السوري، في خطوة تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاجتماعي.

يعكس نجاح المنتدى صورة إيجابية شكّلها السوريون أمام العالم. فخلال سنوات الصراع، أظهر اللاجئون السوريون في دول الجوار وأوروبا تميّزًا في التعليم، ريادة الأعمال، والابتكار. ففي الأردن وتركيا، أسسوا شركات ناشئة، بينما برزوا في ألمانيا والسويد في قطاعات التكنولوجيا والطب. شكّلت هذه الإنجازات جسر ثقة مع المستثمرين الأجانب. وفي الداخل السوري، يعكس التزام الحكومة المؤقتة بقيادة أحمد الشرع، رغم التحديات، تصميمًا على إعادة بناء بلد مستقر ومزدهر، ما يعزز جاذبية سوريا.

لكن الحلم لا يخلو من العقبات. فرغم الزخم الإيجابي، تواجه سوريا تحديات أمنية كبيرة. أشارت تقارير إلى استمرار التوترات الطائفية، ما يعقد المشهد السياسي. فالوجود العسكري الإسرائيلي في مرتفعات الجولان المحتلة، إلى جانب الضربات الجوية المتكررة على جنوب سوريا، يزيد من تعقيد الوضع. وهذه التحديات تتطلب إستراتيجيات أمنية شاملة لضمان بيئة مواتية للاستثمار.

اقتصاديًا، أشار محمد الحلاق، نائب رئيس جمعية العلوم الاقتصادية السورية، إلى ضرورة إعادة إقلاع دورة الإنتاج المحلي. واقترح إنشاء بنك سعودي – سوري مشترك لتسهيل المعاملات المالية، وتنظيم معارض تجارية لتصدير المنتجات السورية، مثل المنسوجات والزيوت الطبيعية، إلى الأسواق الخليجية. هذه المقترحات تهدف إلى تعزيز الاستدامة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية وحدها.

المنتدى الاستثماري السعودي – السوري بداية قصة "نهضة"، بكل المعاني التي تحملها هذه الكلمة. فالاستثمارات السعودية، بدعم من قطر والإمارات، تضع الأساس لإعادة إعمار سوريا. وإنجازات السوريين في دول الجوار وأوروبا تذكّرنا بأن الشعب السوري هو الوقود الحقيقي لهذا الحلم. لكن التحدي الأكبر يبقى في تحويل هذه الاستثمارات إلى تنمية شاملة تحترم جميع السوريين، وتتجاوز التوترات الطائفية والتدخلات الخارجية. سوريا، بتاريخها العريق وإرادة شعبها، تستحق هذا الرهان. المستقبل وحده سيحكم إن كانت دمشق ستكون عاصمة الأمل حيث يبدأ الحلم وينمو.

الأوضاع الأمنية في الساحل السوري تلقي بظلالها على حركة الأسواق

تقرير/ ا- ن

تشهد أسواق المدن الساحلية السورية حالة ركود غير مسبوقة منذ أحداث آذار الماضي، حيث تراجع الإقبال على الأسواق بشكل كبير نتيجة التوتر الأمني والخوف من التنقل، ما أدى إلى انخفاض المبيعات بأكثر من النصف مقارنة بالأشهر السابقة، وفق ما أفاد به تجار وأصحاب محال في طرطوس واللاذقية.

وفي مشهد غير مألوف، باتت الفواكه الاستوائية، مثل الأناناس، متوفرة بكثرة في الأسواق وبأسعار مقبولة، بعد أن كانت سابقاً من الكماليات التي لا يشتريها سوى الميسورين. في زمن النظام السابق، كانت تجارة هذه الفواكه محصورة في السوق السوداء، وشراء الدولار يعد جريمة يعاقب عليها القانون. اليوم، تُعرض الفواكه بشكل علني في الأسواق، ويقبل الزبائن على شرائها رغم أن كثيرين لا يزالون يعتبرونها رفاهية في ظل الظروف المعيشية القاسية.

لكن، وعلى الرغم من هذا التنوع في السلع، يؤكد سكان الساحل أن غالبية الأسر تعجز عن شراء بعض الفواكه بسبب ارتفاع الأسعار وتراجع القدرة الشرائية، إذ يعيش أكثر من ٩٠٪ من السوريين تحت خط الفقر.

وعلى الرغم من مرور أكثر من أربعة أشهر على أحداث آذار، فإن الحركة التجارية ما تزال ضعيفة في أسواق طرطوس واللاذقية، خصوصاً أسواق السمك والكراجات التي كانت تستقبل يومياً القادمين من الريف. ويشير التجار إلى أن ساعات العمل في المتاجر تقلصت إلى بضع ساعات يومياً، غالباً بين الظهر وما قبل المغرب، بعد أن كانت الأسواق تعمل حتى منتصف الليل.

ويعود هذا الركود إلى عزوف سكان القرى عن النزول إلى المدن، بالإضافة إلى توقف المهن المرتبطة بأعمال البناء والإنشاءات بسبب صعوبة التنقل وحالة الخوف السائدة.

ويقول أحد التجار: «كنا نرى الأسواق تزدحم في بداية كل شهر عند قبض الرواتب، أما الآن فالمشهد مختلف تماماً، فالحركة ضعيفة والخسائر تتزايد».

ويؤكد الأهالي أن الإشاعات اليومية والخطاب الطائفي المتصاعد، خصوصاً عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ساهمت في زيادة التوتر والخوف بين سكان الريف والمدن. ويطالب التجار والفعاليات الاقتصادية الحكومة الجديدة باتخاذ إجراءات عاجلة لضبط الوضع الأمني، ووقف حملات التحريض التي تؤثر بشكل مباشر على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

وإلى جانب الأسواق، يعاني قطاع البناء من توقف شبه كامل في المشاريع الجديدة، إضافة إلى ركود في أعمال الصيانة والإصلاحات. الأمر الذي انعكس سلباً على العاملين في هذا القطاع وأدى إلى تفاقم البطالة وزيادة الضغوط الاقتصادية على الأسر.

مهنة القصابين في حلب بين صعوبات العمل وانخفاض الدخل

حلب/ خالد الحسين

في شوارع حلب العتيقة وأسواقها الشعبية، ما تزال مهنة القصابين تُمارس بإصرار رغم التحديات اليومية التي تعصف بها، مهنة توارثها الآباء عن الأجداد، تحمل في طياتها الكثير من المتاعب ولكن تجد عزيمة وإصرار متواصل في سبيل تأمين لقمة العيش.

في حي الشعار، أحد الأحياء الشعبية في المدينة، يقف الحاج أبو صبحي قصاب منذ أكثر من عشرين سنة، خلف منضدة خشبية تآكلت أطرافها من كثرة الاستعمال، ليشرح لنا كيف أصبحت المهنة اليوم أشبه بمعركة يومية ضد الانقطاع والغلاء.

يقول أبو صبحي في حديثه «للسوري» منذ عشرين سنة وأنا أقف في هذا المحل، رأيت الحرب وتبعاتها، لكن أصعب ما نمر به اليوم هو الوضع المعيشي. الناس ما عاد معها تشتري لحم مثل قبل، الشغلة مو بس غلا، في ناس عم تشتري كل يوم، وفي ناس صارت تشتري كل أسبوعين، بس بربع كيلو لحم. ما عاد في دخل، وما عاد في قدرة على الشراء».

في سوق اللحوم، لم تعد الروائح وحدها تعبّر عن جودة المنتج، بل دخلت عوامل جديدة تؤثر مباشرة في صلاحية اللحم، أهمها انقطاع الكهرباء لساعات طويلة خلال اليوم، مما يُفقد الثلاجات قدرتها على حفظ اللحوم طازجة.

تحدث لنا قصاب آخر، يُدعى حسام يعمل في سوق باب جنين وهو مستمر في المهنة منذ أكثر من عشر سنوات، قائلاً: «نحن مشكلتنا مو بس مع الزبون، مشكلتنا صارت مع كل شي. الكهرباء بتقطع ١٠ ساعات أحياناً، وفي أيام بتنقطع ١٤ ساعة. كيف بدك تحفظ اللحمة؟ لازم نشتري مولدة، بس المازوت غالي، وحتى لما نشتري المولدة، صوتها مزعج والحارة كلها بتشتكي».

يتابع حسام حديثه: «في أيام كثيرة بتخاف اللحمة تبرد وتنعفن، والناس بتلومك، ما حدا بيعذر. بتحاول تغطي اللحوم، ترش موي باردة، تجيب قوالب تلج، بس هالحلول ما بتكفي. وكلها مكلفة، وبتنقص من الربح القليل اللي بيضل معنا».

ولا تقتصر المعاناة على انقطاع الكهرباء فقط، بل إن شح المياه وانقطاعها المتكرر يزيد الطين بلّة، خاصة أن النظافة عنصر أساسي في عمل القصابين، فبدون مياه كافية، يصعب تنظيف المحل والأدوات المستخدمة بشكل مستمر، ما يجعل الخطر الصحي حاضراً دائماً. القصابون يضطرون أحياناً إلى شراء المياه من الصهاريج، وهو ما يزيد التكاليف دون أن يستطيعوا رفع أسعارهم بما يتناسب مع هذه الأعباء، خوفاً من فقدان زبائنهم القلائل.

ويشير أبو صبحي إلى تحدٍ آخر لا يقل أهمية، وهو ارتفاع أسعار المواشي والأعلاف، قائلاً: «سعر الخاروف صار شي لا يصدق، والمربي كمان عم يعاني، فكيف نحنا؟ لما تجيب الخاروف بسعر غالي، بدك تبيع اللحم أغلى، بس الناس ما معها، وبتفكر إنك عم تنصب عليها، وما حدا بيسأل شو صار بالسلسلة من أولها لآخرها».

المهنة التي كانت يوماً ما مصدر رزق ثابت ومحترم أصبحت اليوم عبئاً كبيراً على أصحابها، يُصارعون يومياً للحفاظ على رزقهم وسمعتهم ونظافة محالهم وجودة لحومهم. في ظل غياب الحلول الحكومية الجذرية، ما يزال القصابون في حلب صامدين بأدوات بسيطة وإرادة لا تلين، يواجهون أزمات البلاد وهموم الناس، ويقفون في محالهم مستمرين في العمل على أمل أن تتحسن الظروف في المستقبل.

رغم انخفاض أسعارها ركود بأسواق الخضار في حماة.. الشراء شبه متوقف والتجار يشتكون

حماة/ جمانة الخالد

تشهد أسواق حماة ركوداً حاداً في حركة بيع الخضار والفواكه، رغم الانخفاض الملحوظ في أسعارها خلال الأسابيع الماضية، ما فاقم من معاناة التجار والمزارعين على حد سواء، وسط شكاوى من ضعف السيولة وتراجع القدرة الشرائية لدى المواطنين.

ورغم أن التراجع في الأسعار يُفترض أن يشكّل فرصة لتحريك السوق وتنشيط الاستهلاك، إلا أن المواطن لا يملك المال، وهذا ما يفسر هذا الركود غير المسبوق».

وفي السياق ذاته، أكد بعض تجار نصف الجملة في سوق «الحسية» أن وتيرة البيع لا تزال عند حدودها الدنيا، مع توقف شبه تام في حركة التسويق، مما أضر بالسلسلة الإنتاجية من الفلاح وحتى البائع الصغير.

أرقام تعكس التراجع... ولكن بلا طلب

وبحسب متابعة «الصحيفة»، تراوحت أسعار الكيلوغرام الواحد من البطاطا بين ٣ و٤ آلاف ليرة، والكوسا بين ٥ و٨ آلاف، والبندورة بين ٣ و٥ آلاف، في حين بلغ سعر الباذنجان ٥ إلى ٦ آلاف ليرة. كما انخفض سعر الثوم إلى ٢٥ ألفاً، وتوفّر الموز في السوق بأسعار تتفاوت بين ٨ و١٨ ألف ليرة حسب الجودة.

ورغم هذه الأسعار المنخفضة نسبياً، أفاد العديد من أصحاب البسطات أن حركة البيع تكاد تكون معدومة، مما يعكس عمق الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالمحافظة.

وأكد أن الحلول المرتقبة قد تسهم في كسر حالة الجمود، لكنه لم يخفِ قلقه من استمرار الأزمة لفترة أطول في حال لم تُعالج الأسباب البنيوية للاختلال الاقتصادي.

أزمة تتجاوز الأرقام

ويرى مراقبون اقتصاديون أن الركود الحالي لا يرتبط فقط بتراجع الطلب، بل يُعد مؤشراً واضحاً على خلل أوسع في الدورة الاقتصادية، لاسيما في ظل تباطؤ النشاط الصناعي والحرفي، وغياب الدعم الإنتاجي والزراعي، إضافة إلى غلاء مستلزمات الزراعة والنقل، ما يضعف من تنافسية المنتج المحلي ويضر بمصالح المزارعين.

ويحذر مختصون من أن استمرار هذا الوضع قد يؤدي إلى تداعيات اجتماعية خطيرة، أبرزها تغيّر أنماط الاستهلاك، وتدهور في مستويات الأمن الغذائي، وزيادة الضغوط المعيشية على الأسر محدودة الدخل.

هل ترغب بإضافة رأي اقتصادي من خبير؟ يمكنني توليف تصريح افتراضي أو اقتراح تنسيق أعمدة جانبية للمادة إذا كانت تُنشر في صفحة رئيسية أو اقتصادية.

تصاعد السرقات والجرائم في شوارع حلب ليلاً وسط مخاوف الأهالي وتراجع الاستجابة الأمنية

حلب/ خالد الحسين

تعيش مدينة حلب في الآونة الأخيرة حالة من القلق الشعبي المتزايد، بسبب تكرار حوادث السرقة والجرائم، خاصة خلال ساعات الليل المتأخرة، ما أثار تساؤلات واسعة حول كفاءة التغطية الأمنية في بعض أحياء المدينة، وقدرة الجهات المعنية على الحد من هذا التصاعد في الجريمة، وبات الشعور العام بالأمان بين السكان يبدو متراجعاً، خصوصاً في المناطق ذات الكثافة السكانية أو البعيدة عن مراكز المدينة.

في حي الفرقان، وهو من الأحياء السكنية الهادئة عادة، اشتكى السكان من تزايد حالات سرقة السيارات والدراجات النارية، إلى جانب سرقات صغيرة من المحال التجارية المغلقة ليلاً. يقول أبو عدنان، ٥٢ عاماً، وهو صاحب بقالية تعرضت لمحاولة سرقة قبل أيام: «كسروا القفل بعد منتصف الليل، ولولا أن جاري سمع صوتاً غريباً واتصل بي، لكانوا فرغوا محتويات المحل. للأسف، حين اتصلنا بالشرطة، لم يصل أحد إلا بعد أكثر من ساعة».

وفي حي الصاخور، يتحدث الشاب سامر، ٢٧ عاماً، عن انتشار ما يسمّيه «النشل السريع»، وخاصة على الدراجات. يقول: «بعد الساعة العاشرة مساءً، يصبح التنقل في بعض الشوارع مخاطرة. أصدقاء لي تعرضوا لسرقة هواتفهم تحت التهديد، والبعض فقد دراجته بالكامل. المشكلة أن اللصوص باتوا يملكون الجرأة الكاملة، وكأن لا أحد يردعهم».

هذا التراجع في الإحساس بالأمان لا يقتصر على فئة الشباب فقط بل يمتد لكبار السن أيضاً، ممن أصبحوا يخشون الخروج ليلاً حتى لمسافات قريبة. الحاجّة أم خليل، ٦٤ عاماً، تقول: «كنت أذهب لزيارة ابنتي في الحي المجاور ليلاً، والآن أوجل زياراتي حتى الصباح. سمعنا عن حالات سرقة واعتداء حتى في الشوارع الرئيسية، والمارة صاروا يتجاهلون الصوت خوفاً من التورط».

في المقابل، يؤكد مصدر في أحد أقسام الشرطة بحلب، فضّل عدم ذكر اسمه، أن هناك نقصاً كبيراً في عدد الدوريات الليلية، بسبب ضعف الإمكانات وقلة الكوادر. ويضيف: «نحن لا ننكر وجود فراغ أمني في بعض الفترات، خاصة ليلاً. نحاول من تغطية أكبر عدد ممكن من المناطق، لكن نقص المعدات، وقلة عدد العناصر، مع ازدياد البلاغات، كلها عوامل تعيق الاستجابة السريعة».

تُطرح هنا تساؤلات حقيقية عن الحاجة لإعادة هيكلة منظومة الأمن الليلي، أو حتى إطلاق مبادرات مجتمعية داعمة، مثل دوريات أهلية مرخصة أو تركيب كاميرات مراقبة بشكل منظم في الأحياء. في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها المدينة، يبدو الأمن حاجة يومية لا غنى عنها، وليس ترفاً مؤجلاً.

يبقى أن يشعر أهالي حلب، بعد كل ما مروا به، بشيء من الطمأنينة عند السير في شوارعهم بعد منتصف الليل. فالأمان ليس فقط مهمة الدولة، بل حق المواطن الأول.

موظفو ريف حماة.. رحلة يومية محفوفة بالمخاطر والتحديات

حماة/ جمانة الخالد

يعيش الموظفون العاملون في ريف حماة معاناة يومية مركبة بسبب صعوبات التنقل بين المدارس والقرى النائية، حيث تشكل الطرق الوعرة وبُعد المسافات ونقص وسائل المواصلات تحدياً كبيراً يؤثر على أدائهم المهني وحياتهم الشخصية. تبدأ المعاناة منذ ساعات الفجر الأولى، عندما يضطر الموظف إلى مغادرة المنزل في ظروف مناخية قاسية، سواء في حر الصيف اللاهب أو برد الشتاء القارس، ليقطعوا مسافات طويلة تصل في بعض الأحيان إلى عشرات الكيلومترات للوصول إلى مدارسهم.

تفتقر العديد من القرى في ريف حماة إلى شبكة طرق معبدة بشكل جيد، مما يجعل التنقل شبه مستحيل في أيام الأمطار الغزيرة أو عند تشكل الضباب الكثيف. بعض الموظفين يضطرون إلى السير على الأقدام لمسافات طويلة بعد نزولهم من وسائل النقل المتاحة، مثل الحافلات القديمة أو السيارات الخاصة التي تعمل بنظام «الخدمة»، والتي غالباً ما تكون مكتظة بالركاب وغير مريحة. كما أن نقص الوقود وارتفاع أسعاره يشكل عائقاً إضافياً، حيث يرفع سعر تنقلات الموظفين إلى مستويات غير معقولة مقارنة بمرتباتهم المتواضعة، مما يضطر بعضهم إلى تحمل مشقة السير لساعات لتجنب هذه التكاليف.

لا تقتصر المعاناة على الجانب المادي أو الجسدي فحسب، بل تمتد إلى الجانب النفسي أيضاً. فالكثير من المعلمين، وخاصة النساء، يعانون من الخوف أثناء تنقلاتهم بسبب انعدام الأمان في بعض الطرق النائية، حيث تكثر الحوادث المرورية بسبب عدم صلاحية الطرق، أو يتعرضون أحياناً للمضايقات أثناء انتظارهم وسائل النقل. كما أن الوصول المتأخر إلى الدائة بسبب صعوبة المواصلات يعرضهم للوم إدارة المؤسسة، رغم أن التأخير خارج عن إرادتهم تماماً.

تتفاقم المشكلة بالنسبة للموظفين الذين يعملون بنظام «التعاقد» أو «المياومة»، والذين لا يحصلون على بدل مواصلات كاف، مما يجعل جزءاً كبيراً من رواتبهم يذهب إلى تغطية نفقات التنقل اليومي. بعض الموظفين يضطرون إلى تغيير مكان إقامتهم بشكل مؤقت خلال أيام الأسبوع، مما يفصلهم عن عائلاتهم لفترات طويلة، بينما يرفض آخرون تعيينات الدوائر النائية بسبب هذه الصعوبات، مما يؤدي إلى نقص في الكوادر العاملة في القرى.

أما بالنسبة للموظفات، فإن المعاناة تكون مضاعفة، حيث تواجهن صعوبات أكبر في التنقل بسبب العادات الاجتماعية التي تفرض عليهن البحث عن وسائل نقل آمنة ومحافظة، والتي غالباً ما تكون غير متوفرة. كثيرات منهن يضطررن إلى الاعتماد على الأقارب أو الجيران لنقلهن، مما يزيد من أعبائهن النفسية والمالية. كما أن غياب دور رعاية الأطفال بالقرب من المدارس النائية يجبر بعض الموظفات على ترك أطفالهن في المنزل لفترات طويلة، أو حتى التخلي عن العمل الوظيفي في الريف بسبب عدم القدرة على التوفيق بين واجباتهن المهنية والأسرية.

على الرغم من هذه التحديات، يواصل الموظفون في ريف حماة أداء رسالتهم التعليمية بتفانٍ كبير، حيث يبذلون جهوداً مضنية في أصعب الظروف. لكن هذا لا يلغي حقيقة أن هذه المعاناة تؤثر سلباً على جودة التعليم، حيث يصل الموظفون إلى الدائرة مرهقين، وغير قادرين أحياناً على تقديم أفضل ما لديهم بسبب الإجهاد اليومي الذي يعانونه. كما أن عدم الاستقرار في العمل بسبب صعوبة التنقل يؤدي إلى عزوف الكثير من الكفاءات عن العمل في الريف، مما يفقد المدارس خبرات مهمة.

الحلول لهذه المعاناة ليست مستحيلة، لكنها تتطلب إرادة حقيقية من الجهات المعنية. أولاً، يجب توفير وسائل نقل مخصصة وآمنة للمعلمين، سواء عبر حافلات مدرسية منتظمة أو بدل مواصلات عادل يغطي تكاليف التنقل الفعلية. ثانياً، تحتاج المدارس النائية إلى بنية تحتية أفضل، مثل شق طرق معبدة وبناء مساكن للموظفين لتخفيف أعباء التنقل. ثالثاً، يجب دعم الموظفين نفسياً ومادياً، عبر تحسين رواتبهم وتوفير تأمين صحي واجتماعي يليق بتضحياتهم.

لذا فإن معاناة موظفي ريف حماة من التنقل ليست قضية فردية، بل هي قضية وطنية تمس مستقبل المؤسسات في سوريا. فبدون موظفين مستقرين نفسياً وجسدياً، لا يمكن تقديم خدمات والنهوض بالمجتمع. إن الاهتمام بتحسين ظروف تنقل الموظفين ليس منةً أو تفضلاً، بل هو واجب وطني يجب أن يكون على رأس أولويات أي خطة تنموية حقيقية.

انحسار حركة الرواد في المنشآت السياحية الساحلية باللاذقية وسط حالة من القلق والتوتر

تقرير/ ا.ن

شهدت العديد من المنشآت السياحية في شواطئ مدينة اللاذقية اقتحامات من قبل مجموعات مسلحة، صاحبتها تهديدات شفوية بإغلاق بعض المطاعم والكافيهات، ومنع تقديم المشروبات الكحولية، بالإضافة إلى فرض قيود على ارتداء الأليسة البحرية على الشواطئ. ووجهت هذه التهديدات انتقادات حادة لتجمعات مختلطة تضم ذكوراً وإناثاً حتى وإن كانوا من أقرباء، ما تسبب في موجة من الرعب والخوف بين الزبائن والمواطنين.

وفي هذا السياق، نفت مديرية المرافق العامة في اللاذقية صدور أي قرار رسمي من المحافظة يقضي بإغلاق المنشآت السياحية أو فرض قيود أمنية بهذا الشأن، مؤكدة أن الإجراءات التي اتخذت كانت ضمن جولات رقابية دورية روتينية ووفق الأصول القانونية، مستهدفة التحقق من مدى التزام المنشآت بالأنظمة والقوانين النافذة. وأوضحت المديرية أنه سيتم إغلاق بعض المنشآت التي تعمل بدون ترخيص أو تخالف شروط التراخيص الممنوحة لها.

من جانبه، أكد أبو غسان، صاحب عدة كافيهات ساحلية، أن الأحداث الأمنية الأخيرة التي شهدها الساحل السوري، كان لها أثر سلبي واضح على حركة الزبائن في المطاعم والكافيهات، مشيراً إلى أن الخوف من الاقتحامات والتهديدات دفع الكثير من الأهالي والشباب والشابات إلى التراجع عن زيارة هذه الأماكن، رغم عدم وجود قرارات رسمية تمنع ذلك.

وقال أبو غسان: «بعد تلك الحوادث بدأ انحسار الزبائن بشكل ملحوظ، وشهدت المطاعم والشاليهات والكافيهات تراجعاً كبيراً في الحركة التجارية، حتى باتت بعض المنشآت، رغم توافر التراخيص النظامية، مهددة بالإغلاق أو عاجزة عن تجديد تراخيصها لأسباب غير معلنة. هذا الوضع أثر سلباً على العاملين في القطاع، سواء من الذكور أو الإناث، الذين فقد كثير منهم عمله.»

وأضاف أن المواسم التي كانت تشهد إقبالاً كبيراً، خاصة في الربيع والصيف والخريف، كانت توفر دخلاً جيداً وتدر مردوداً مالياً يعيل من ٧ إلى ١٠ عائلات لكل منشأة، إلا أن الوضع الراهن تسبب في توقف كثير من العاملين عن العمل، رغم تأكيد المسؤولين في المحافظة عدم وجود أي قرارات رسمية تمنع العمل أو الإغلاق.

وأشار أبو غسان إلى وجود بعض السلوكيات غير المرضية في الآونة الأخيرة، رغم حضور أشخاص من خارج المحافظة، لكنه أكد أن ساحل البحر في اللاذقية يحتفظ بأجوائه الخاصة التي تجذب السياح في كل الفصول، وأن ما يحدث حالياً يؤثر سلباً على السياحة المحلية والأجنبية على حد سواء.

وطالب الحكومة السورية الانتقالية باتخاذ إجراءات عاجلة لتنظيم القطاع السياحي، بما في ذلك تجديد التراخيص الكحولية التي تفتقر إليها العديد من المنشآت، فضلاً عن حماية هذه المنشآت من التجاوزات الفردية التي لا تستند إلى القوانين. كما أشار إلى المعاناة الكبيرة التي يعيشها أصحاب المنشآت بسبب خسائر الرواتب، وتلف المواد الأولية، وتكاليف الطاقة الكهربائية البديلة، رغم التزامه بدفع الضرائب بشكل منتظم.

وأوضح أن الظروف المعيشية الصعبة، وضعف القدرات الشرائية، وارتفاع تكاليف التشغيل، خاصة الكهرباء والمازوت، تضاف إلى غياب الدور الفعال للدولة في توفير الأمن والكهرباء، مما يزيد من أعباء أصحاب المنشآت ويقلل من حركة الزبائن.

ورغم التطمينات الرسمية بنفي وجود قرارات إغلاق ممنهجة، ما تزال مطاعم وكافيهات شواطئ اللاذقية تعيش حالة من الترقب والقلق وسط تراجع واضح في الإقبال، وتصاعد التهديدات غير الرسمية، وغموض الإجراءات التنظيمية. ويتزامن هذا مع انحسار الحركة الاقتصادية وتضرر آلاف العاملين في القطاع السياحي، الأمر الذي يستدعي مقاربة واضحة وشفافة من الجهات المعنية، توازن بين تطبيق القانون وضمان استمرارية هذا القطاع الحيوي الذي يمثل من بين آخر نوافذ الحياة في مناطق الساحل السوري.

ويبدو أن استعادة الثقة تتطلب أكثر من بيانات نفي، بل إجراءات عملية ملموسة تعيد الطمأنينة لأصحاب المنشآت ورواداها، وتعيد الحيوية إلى قطاع السياحة الساحلية الذي يعول عليه الكثيرون كمصدر رزق وأساسي للاقتصاد المحلي.

من متنفّس حضاري إلى مكبّ نفايات.. حدائق حمص في مهب الإهمال

حمص/ بسام الحمد

تشهد حدائق مدينة حمص في السنوات الأخيرة حالة متزايدة من الإهمال والتردي، مما حول العديد من هذه المساحات الخضراء التي كانت يوماً متنفساً للسكان إلى أماكن مهجورة وملينة بالمشاكل البيئية والاجتماعية. كانت الحدائق العامة في حمص تشكل جزءاً أساسياً من نسيج المدينة الحضاري، حيث توفر مساحات للراحة والترفيه لأهالي المدينة، خاصة في ظل الكثافة السكانية العالية ونقص المساحات المفتوحة. لكن اليوم، أصبحت معظم هذه الحدائق تعاني من سوء الصيانة، وقلة الخدمات، وانتشار النفايات، مما أدى إلى عزوف المواطنين عن ارتيادها وتحولها إلى بؤر للإهمال بدلاً من أن تكون رئة تتنفس منها المدينة.

أول مظاهر الإهمال التي تلاحظها عند زيارة أي حديقة في حمص هو تراكم النفايات في كل مكان، حيث تنتشر الأكياس البلاستيكية والزجاجات الفارغة وأوراق الأشجار الجافة دون أن يتمكن أحد من تنظيفها بشكل منتظم. تحولت بعض الزوايا في هذه الحدائق إلى مكبات عشوائية للنفايات، مما أدى إلى انتشار الروائح الكريهة والحشرات، ناهيك عن التشوه البصري الذي تسببه هذه المشاهد. كما أن صناديق القمامة الموجودة في الحدائق إما أنها غير كافية أو أنها ممتلئة طوال الوقت دون أن يتم تفريغها بالشكل المطلوب، مما يدفع الزوار إلى رمي النفايات في أي مكان.

أما النباتات والأشجار في حدائق حمص، فحدث ولا حرج، حيث تعاني العديد منها من الجفاف والتقصيف بسبب نقص الري والصيانة. بعض الأشجار ماتت تماماً ولم يتم استبدالها، بينما تعاني أخرى من الآفات الزراعية دون أي محاولات جادة لعلاجها. المساحات الخضراء التي كانت مزروعة بالعشب تحولت إلى بقع ترابية جرداء بسبب عدم ريها أو العناية بها، كما أن أحواض الزهور التي كانت تزين مداخل الحدائق أصبحت خالية أو ملينة بالأعشاب الضارة. هذا الإهمال في الرعاية النباتية لا يؤثر فقط على الجانب الجمالي، بل له تداعيات بيئية خطيرة، حيث تقلصت المساحات الخضراء القادرة على تنقية الهواء وتلطيف الجو في المدينة.

البنية التحتية للحدائق أيضاً في حالة يرثى لها، حيث تعاني المقاعد الخشبية أو المعدنية من الكسر أو الصدأ دون إصلاح، بينما أصبحت الألعاب المعدنية للأطفال خطيرة بسبب تعرضها للتلف وعدم صيانتها. بعض الألعاب فقدت أجزاءً منها، مما يشكل خطراً على الأطفال الذين يحاولون استخدامها. أما الإضاءة الليلية في كثير من الحدائق فهي إما غير موجودة أو معطلة، مما يجعل هذه الأماكن غير آمنة للمواطنين خلال ساعات المساء، ويفتح الباب أمام تحولها إلى أماكن للمشبوهين والسلوكيات غير المرغوب فيها.

ولا يمكن الحديث عن إهمال الحدائق في حمص دون التطرق إلى مشكلة التعديات والاستخدام غير القانوني، حيث تحولت أجزاء من بعض الحدائق إلى مواقف عشوائية للسيارات، أو حتى إلى أماكن لبيع البضاعة العشوائية من قبل الباعة الجائلين. في بعض الأحيان، يتم تجريف أجزاء من المساحات الخضراء لتحويلها إلى مشاريع تجارية صغيرة، دون أي اعتبار للقوانين التي تحمي هذه المساحات العامة. كما أن بعض الحدائق أصبحت ملاذاً للمتشردين الذين ينامون فيها ليلاً، مما يزيد من شعور المواطنين بعدم الأمان وعدم الارتياح لزيارتها.

أسباب هذا الإهمال متعددة، أولها قلة المخصصات المالية لصيانة الحدائق من قبل الجهات المعنية، حيث يتم تخصيص مبالغ زهيدة جداً للعناية بهذه المساحات الحيوية. كما أن نقص الكوادر العاملة في مجال الزراعة والصيانة يجعل من المستحيل متابعة كل الحدائق بشكل منتظم. بالإضافة إلى ذلك، هناك غياب للرقابة والمحاسبة على المقاولين المسؤولين عن نظافة وصيانة الحدائق، مما يدفعهم إلى التقصير في أداء واجباتهم. ولا يمكن إغفال دور بعض المواطنين غير المسؤولين الذين يساهمون في تدمير الحدائق عبر رمي النفايات أو تخريب المرافق، دون أي شعور بالانتماء للممتلكات العامة.

الآثار السلبية لهذا الإهمال لا تقتصر على الجانب الجمالي فحسب، بل تمتد إلى الجوانب الصحية والاجتماعية والنفسية للمواطنين. فغياب المساحات الخضراء الجيدة يزيد من تلوث المدينة ويقلل من نسبة الأوكسجين في الهواء. كما أن افتقار الأسر لمساحات ترفيهية آمنة يحد من فرصهم في قضاء وقت ممتع ومفيد، خاصة للأطفال الذين يحتاجون إلى أماكن آمنة للعب والترفيه. نفسياً، فإن رؤية هذه الإهمال يومياً تزيد من إحساس المواطنين بالإحباط وفقدان الثقة في قدرة الجهات المعنية على تحسين المدينة.

إن إنقاذ حدائق حمص يتطلب خطة شاملة تبدأ بتخصيص ميزانيات كافية للصيانة الدورية، وتعزيز فرق العمل المسؤولة عن النظافة والزراعة. كما يجب تطبيق القوانين الرادعة ضد كل من يساهم في تخريب الحدائق، سواء عبر المخالفات المالية أو العمل المجتمعي. ومن المهم أيضاً إشراك المجتمع المحلي في حماية هذه المساحات عبر حملات التوعية والتطوع لتنظيف الحدائق وزراعتها. الحدائق العامة ليست رفاهية، بل هي ضرورة حيوية لجودة الحياة في المدينة، وإهمالها هو إهمال لصحة المواطنين وسعادتهم. إن إعادة إحياء حدائق حمص مهمة وطنية تحتاج إلى تضافر جهود الجميع، لأن المدينة بدون حدائق جميلة هي مثل بيت بلا نوافذ، خانق ومحبط.

خدمة سيئة وغياب للحلول... الإنترنت في مصياف أزمة بلا نهاية

حماة/ جمانة الخالد

في بلدة مصياف الهادئة، التي تطل على جبال وسهول ريف حماة، يعاني السكان من مشكلة مزمنة يعرفها الجميع: انقطاع الإنترنت المتكرر وضعف خدمته. فبينما أصبح العالم يعتمد على الشبكة العنكبوتية في كل شيء، من العمل إلى التعليم وحتى التواصل الاجتماعي، تظل مصياف تعاني من اتصال هش لا يتحمل أبسط المتطلبات. قصص الأهالي هنا تكشف حجم المعاناة اليومية، وكيف أن انقطاع الإنترنت ليس مجرد إزعاج عابر، بل أزمة حقيقية تؤثر على حياتهم بأكملها.

كان محمد، طالب الهندسة في جامعة حماة، يحاول بكل جهده متابعة محاضراته عبر الإنترنت بعد أن أصبح التعليم عن بُعد خياراً إجبارياً في بعض الأحيان. لكن كل محاولاته كانت تتحطم أمام واقع الانقطاع المتكرر للإنترنت. يتذكر بمرارة اليوم الذي كان فيه يقدم امتحاناً مهماً، وفجأة انقطع الاتصال قبل أن يكمل الإجابة. حاول الاتصال بمشغل الخدمة، لكن الرد الآلي كان يقول له: «هناك عطل فني، نعمل على إصلاحه في أقرب وقت». لم يكن هذا «الوقت القريب» قريباً أبداً، فقد ظل الإنترنت معطلاً لأكثر من يومين، مما كلفه فرصة الحصول على درجة جيدة. يقول محمد: «كنا نعتقد أن الإنترنت سيسهل علينا الدراسة، لكنه في مصياف جعلها كابوساً».

أما أم علي، التي تعمل في الخياطة وتنوي بيع منتجاتها عبر الإنترنت لتحسين دخل أسرتها، فكانت تحلم بفتح صفحة على فيسبوك لعرض أعمالها. لكن سرعة الإنترنت البطيئة جعلت تحميل الصور مستحيلاً. كلما حاولت رفع صورة لفستان جديد، كان الاتصال ينقطع أو يستغرق ساعات. تقول وهي تغالب شعورها بالإحباط: «حتى عندما أتمكن من الاتصال، السرعة بطيئة لدرجة أنني لا أستطيع إرسال رسالة دون أن تنقطع عشر مرات». تحول حلمها في توسيع عملها إلى معاناة يومية، حيث أصبحت تضيع وقتها في انتظار اتصال مستقر بدلاً من تطوير مشروعها.

ولم تكن المشكلة تقتصر على الأفراد فقط، بل طالت حتى المحلات والمقاهي التي توفر خدمة الـ «واي فاي» للزبائن. يشتكي أبو يوسف، صاحب مقهى إنترنت صغير في البلدة، من أن الزبائن أصبحوا يتراجعون بسبب سوء الخدمة. «كان الناس يأتون إلى المقهى للتواصل مع أبنائهم في الخارج أو لإنجاز معاملاتهم، لكن الآن، حتى فتح صفحة بسيطة على Google أصبح أمراً صعباً»، يقول أبو يوسف بحسرة. لقد خسر الكثير من زبائنه لأن الإنترنت في منطقته غير موثوق به، والشركة المزودة للخدمة لا تقدم أي حلول جذرية.

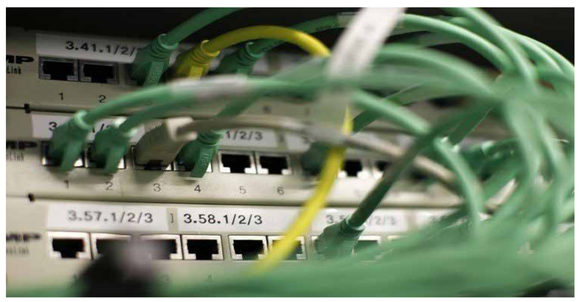

وفي حي آخر، يعاني أحمد، الذي يعمل في مجال الترجمة عن بُعد، من خسائر مادية بسبب تعطل الإنترنت المفاجئ. يتذكر مرة كان عليه تسليم مشروع مهم لعميل أجنبي، وفجأة انقطع الإنترنت لثلاثة أيام متتالية. حاول استخدام بيانات الهاتف، لكن التغطية في منطقته ضعيفة، ولم يتمكن من إرسال العمل في الموعد المحدد. نتيجة لذلك، خسر العميل وسمعته المهنية تأثرت. يقول أحمد: «في مدن أخرى، الإنترنت حق أساسي، أما هنا فهو رفاهية لا يمكن الاعتماد عليها».

لكن ربما أكثر القصص إيلاماً هي قصة الطفلة سارة، التي كانت تحاول متابعة دروسها عبر منصة التعليم الحكومية خلال فترة تعليق المدارس. كانت تقف أمام منزل جارها كل يوم، تحاول التقاط إشارة «واي فاي» ضعيفة، فقط لتتمكن من تحميل الدروس. في الأيام الممطرة، كانت تعود إلى بيتها خائبة لأن الانقطاع يصبح أسوأ. والدها، الذي لا يستطيع تحمل تكاليف شبكة إنترنت أفضل، يشعر بالعجز أمام معاناة ابنته. «كيف نطلب من أطفالنا أن يتعلموا إذا كنا لا نستطيع حتى توفير اتصال مستقر بالإنترنت؟» يتساءل بحزن.

المشكلة في مصياف ليست فقط في انقطاع الإنترنت، بل في غياب الحلول الجذرية. فالكثيرون يتساءلون: لماذا تظل الخدمة سيئة رغم مرور السنوات؟ لماذا لا يتم تحسين البنية التحتية؟ البعض يلوم المشغلين على عدم صيانة الشبكات، والبعض الآخر يعتقد أن المشكلة تعود إلى الإهمال الحكومي للمناطق الريفية. في النهاية، يبقى الأهالي عالقين في دائرة من الانتظار واليأس، حيث كل وعود التحسين تتبخر مع أول انقطاع جديد.

لا يزال سكان مصياف يحلمون بيوم يصبح فيه الإنترنت خدمة موثوقة، كالماء والكهرباء. لكن حتى ذلك الحين، تبقى معاناتهم مع الاتصال المتقطع شاهدة على فجوة رقمية تزداد اتساعاً بين الريف والمدن. ففي عالم يتجه نحو الرقمنة في كل شيء، يبدو أن مصياف وأمثالها من البلدات الريفية تُترك خلف الركب، تعاني في صمت، وتكافح فقط للحصول على أبسط حقوقها في عصر التكنولوجيا.